الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة أبو بكر بلقايد / تلمسان

كليّة الآداب واللّغات

قسم اللّغة العربيّة وآدابها

أطروحة مقدّمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في "اللّغة العربيّة وآدابها"، بعنوان:

اختيارات ابن مالك النّحويّة في منظومته الألفيّة

إعداد الطّالب: عمر تشيش.

إشراف الدّكتور: طاهر قطبي.

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الجامعة	الصّفة
أ.د. عبد النّاصر بوعلي	أبو بكر بلقايد / تلمسان	رئيسا
د. طاهر قطبي	أبو بكر بلقايد / تلمسان	مشرفا مقرّرا
أ.د. عبد القادر سلّامي	أبو بكر بلقايد / تلمسان	ممتحنا
أ.د. عبد القادر مبارك	جيلالي ليابس / سيدي بلعباس	ممتحنا
أ.د. بخّالد فرعون	جيلالي ليابس / سيدي بلعباس	ممتحنا
أ.د. ابن عبد الله حمداد	مولاي الطّاهر / سعيدة	ممتحنا

العام الجامعيّ: 1439 – 1440هـ / 2018 – 2019م

الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة أبو بكر بلقايد / تلمسان

كليّة الآداب واللّغات

قسم اللّغة العربيّة وآدابها

أطروحة مقدّمة للحصول على شهادة دكتوراه علوم في "اللّغة العربيّة وآدابها"، بعنوان:

اختيارات ابن مالك النّحويّة في منظومته الألفيّة

إعداد الطّالب: عمر تشيش.

إشراف الدّكتور: طاهر قطبي.

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الجامعة	الصّفة
أ.د. عبد النّاصر بوعلي	أبو بكر بلقايد / تلمسان	رئيسا
د. طاهر قطبي	أبو بكر بلقايد / تلمسان	مشرفا مقرّرا
أ.د. عبد القادر سلّامي	أبو بكر بلقايد / تلمسان	ممتحنا
أ.د. عبد القادر مبارك	جيلالي ليابس / سيدي بلعباس	ممتحنا
أ.د. بخّالد فرعون	جيلالي ليابس / سيدي بلعباس	ممتحنا
أ.د. ابن عبد الله حمداد	مولاي الطّاهر / سعيدة	ممتحنا

العام الجامعيّ: 1439 – 1440هـ / 2018 – 2019م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إهـداء

أهدي هذا البحث إلى والديَّ العزيزَين،

وإلى كلّ محبّي لُغةِ القرآن الكريم.

شكر وتقدير

أوجّه شكري الجزيل إلى كلّ من أعانني على إعداد هذا البحث؛ أخصّ بالذّكر أستاذي المشرف فضيلة الدّكتور "طاهر قطبي"، الذي لم يدّخر جهدا في توجيهي، دون أن أنسى فضل الأستاذ الدّكتور "عبد الحكيم والي دادة" عَلَيّ.

ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين، الّذين شرّفوني بقراءة هذه الرّسالة ابتغاء تقويمها وإرشادي إلى الصّواب.

المقدّمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم. الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يُعَدُّ ابن مالك الأندلسيّ (600 – 672هـ) واحدا من علماء النّحو الأندلسيّين المبرّزين، وأحد أئمّة العربيّة في القرن السّابع الهجريّ.

ويدلّنا على مكانة ابن مالك العلميّة ما خلّفه من إنتاج علميّ غزير ينمّ عن عقل رصين، يعكس ما وصل إليه النّبوغ العلميّ العربيّ في بلاد الأندلس وامتدّ صداه في الآفاق.

ولعلّ ألفيّته –وهي منظومة اشتملت على خلاصة قواعد النّحو العربيّ– أبرز ما ألّفه هذا النّحويّ، حتّى باتت عَلَما عليه، مع كونه أشهر من نار على عَلَم إذا ذُكر النّحو.

ولم يكن ابن مالك بِدعا مِن العلماء في التّأليف النّحويّ، وخصوصا المنظوم منه؛ فألفيّته وإن أَطْبَقَتْ على غيرها من الأراجيز النّحويّة حتّى أخملت ذكرها، فإنّها محاكاة لأوّل ألفيّة نحويّة، أعني تلك التي نظمها ابن معط الزّواويّ الجزائريّ، وبِسَبْقِهِ أشاد ابن مالك في مقدّمة ألفيّته حين وصفها مفتخرا بها:

وَتَقْتَضِـــي رِضًـــا بِغَيْـــرِ سُـــخْطِ فَائِقَـــةً أَلْفِيَّـــةَ ابْـــنِ مُعْـــطِ

وَهْـــوَ بِسَـــبْقٍ حَـــائِزٌ تَفْضِـــيلا مُسْـــتَوْجِبٌ ثَنَـــائِيَ الجَمِـــيلا

كما أنّه –وهو نحويّ متأخر نسبيّا عن عصر التّقعيد النّحويّ– لا بدّ له من التّرجيح في مسائل النّحو الخلافيّة، والاختيار من آراء من سبقوه.

ومن ههنا وقع اختياري على اختيارات ابن مالك النّحويّة في منظومته الألفيّة موضوعا أبحث فيه، محاولا أن أجلّي من خلاله منهجه في اختياراته النّحويّة بتسليط الضّوء على عيّنة تعكس الطّابع العامّ لهذه الاختيارات.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع باعثان، أحدهما ذاتيّ والآخر موضوعيّ؛ فأمّا الباعث الذّاتي؛ فهو تعلّقي الكبير بألفيّة ابن مالك، إذ كثيرا ما انتفعت بها وبشروحها، فحفظت منها ما شاء الله من الأبيات.

وأمّا الباعث الموضوعيّ، فهو أنّي رأيت الألفيّة على الرّغم من كونها مخدومة مِن حيث كثرة شروحها، وكذا الدّراسات الأكاديميّة التي أُنجزت حولها، فإنّها ماتزال حقلا خصبا للبحث والتّنقيب، فأردت أن أخدم البحث العلميّ بتناول اختيارات ناظمها فيها، لأنّي لم أقف –في حدود ما اطّلعت عليه من مصادر ومراجع– على من أفرد هذا الموضوع في بحث مستقلّ.

غير أنّني وبعد أن أوغلت في البحث، واجهتني بعض الصّعوبات، أهمّها اتّساع البحث وتشعّبه؛ إذ لا نكاد نجد في الألفيّة بيتا إلّا واشتمل على تقرير مسألة نحويّة أو أكثر بتركيز ودقّة؛ ومعلوم أنّ النّحاة كثيرا ما يختلفون في مسائل النّحو وتفاصيلها وعِلَلِها، وقلّ ألّا يشذّ عن الجمهور عالم.

ومن هنا، فإنّي –وأثناء البحث– بدا لي ما لم يكن في الحسبان؛ ألا وهو أنّني لو ذهبت أستقصي كلّ المسائل الخلافيّة في الألفيّة مستنبطا منها اختيارات ابن مالك، دون أن أُغفل منها شاردة ولا واردة إلّا أتيت عليها بالذّكر والتّحليل والموازنة والنّقد والتّرجيح، لخرج هذا البحث في مئات الصّفحات إن لم أقل الآلاف، ولاستغرق منّي سنين أطول بكثير من الزّمن المقرّر علينا رسميّا في البحث والذي يتراوح ما بين أربع

سنوات وستّ سنوات فقط.

وحتّى لا أغرق في لجّة هذا البحث العميق، رأيت أن أدرس نماذج فقط من اختيارات ابن مالك في ألفيّته، تكون بمثابة العيّنة التي تعكس المنهج العامّ لهذه الاختيارات، حتّى يكون البحث معتدلا في حجمه وزمانه المنجز فيه.

وقد انطلقت في بحثي من الإشكاليّة الآتية:

إلى أيّ مدى تأثّر ابن مالك في نظم أرجوزته بآراء غيره من النّحاة؟ وما منهجه في اختياراته النّحويّة؟

فأجبت على هذه الإشكاليّة في ثلاثة فصول، فضلا عن مقدّمة؛ فأمّا الفصل الأوّل فتناولت فيه اختلاف النّحاة وعلاقته بالاختيار النّحويّ، وأمّا الفصل الثّاني فتحدثت فيه عن ابن مالك الأندلسيّ وألفيّته، لأنتقل في الفصل الثّالث إلى دراسة نماذج تطبيقيّة من اختيارات ابن مالك في ألفيّته، منتهيا في الأخير إلى خاتمة ضمّنتها أهمّ النّتائج التي توصّلت إليها، معتمدا في ذلك منهجا وصفيّا تحليليّا.

وقد رجعت في هذا البحث إلى مصادر ومراجع متنوّعة؛ أهمّها ألفيّة ابن مالك مع أشهر شروحها، كما اعتمدت بعض الدّراسات التي عُنِيَت بالألفيّة تحليلا ونقدا.

ولا يفوتني أن أجدّد شكري الخالص لفضيلة المشرف على البحث؛ الدكتور "طاهر قطبي"، الذي أنار دربي بتوجيهاته المفيدة، وأشكر كذلك السّادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين الذين شرّفوني بقراءة بحثي وتصويب ما فيه من خلل.

وقد أفدت من توجيهات أعضاء لجنة المناقشة الفضلاء، ومن نقدهم البنّاء؛ فاجتهدت –بناء على ذلك– في تصويب هذه الأطروحة؛ فصحّحت، وأضفت، وحذفت،

ممتثلا لإرشاداتهم ما أمكنني إلى ذلك سبيل، مستشيرا في ذلك أستاذي المشرف؛ وهذا قبل إيداع الأطروحة في نسختها النّهائيّة على مستوى مكتبة جامعة تلمسان.

أسأل الله أن يتجاوز عنّي ما كان في هذا البحث من خلل، وأن يجد قُرّاؤه فيه ما ينفعهم، والحمد لله أوّلا وآخرا.

عمر تشيش.

تلمسان في: 08 صَفَـــــر 1441هـ

الموافق لـ: 07 أكتـــــوبر 2019م.

الفصل الأوّل:

اختلاف النّحاة وعلاقته بالاختيار النّحويّ.

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: النّحو العربيّ حتّى عصر ابن مالك الأندلسيّ.

المبحث الثّاني: تعريف الاختيار النّحويّ.

المبحث الأوّل: النّحو العربيّ حتّى عصر ابن مالك الأندلسيّ[1].

لعلّ مِن أحسن ما قيل في سبب وضع النّحو ما قاله ابن خلدون من أنّ العرب «لمّا جاء الإسلام، وفارقوا الحجاز لطلب المُلْكِ الذي كان في أيدي الأُمم والدّول، وخالطوا العجم، تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السّمع من المخالفات التي للمتعرّبين من العجم، والسّمع أبو الملكات اللّسانيّة، ففسدت بما ألقي إليها ممّا يغايرها؛ لجنوحها إليه باعتياد السّمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على الفُهوم.

فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانينَ لتلك الملكةِ مُطَّرِدَةً شِبْهَ الكلّيّات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويُلحِقون الأشباه بالأشباه، مثل أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثمّ رأوا تَغيُّر الدّلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميّته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التّغيّر عاملا، وأمثال ذلك. وصارت كلّها اصطلاحات خاصّة بهم، فقيّدوها بالكتاب، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميّتها بعلم النّحو»[2].

وتختلف الرّوايات حول واضع علم النّحو، ولعلّ أشهرها أنّه كان على يد أبي الأسود الدّؤليّ بأمر من عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وفي هذا يقول أبو البركات الأنباري: «اعلم... أنّ أوّل من وضع علم العربيّة، وأسّس قواعده، وحدّ حدوده،

---

[1] أفدتُ في هذا المبحث من رسالتي للماجستير، وهي بعنوان: تيسير النّحو عند ابن مضاء القرطبيّ في كتابه "الرّدّ على النّحاة"، جامعة سيدي بلعبّاس، الجزائر، 2012م.

[2] ابن خلدون، المقدّمة، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، دمشق، ط.1، 2010م، ص.613.

أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، وأخذ عنه أبو الأسود الدّؤليّ... وسبب وضع عليّ –رضي الله عنه– لهذا العلم ما روى أبو الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب –رضي الله عنه–، فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنّي تأمّلت كلام النّاس فوجدته قد فسر[1] بمخالطة هذه الحمراء (يعني الأعاجم)، فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه.

ثمّ ألقى إليّ الرّقعة وفيها مكتوب: "الكلام كلّه اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أُنبِئ به، والحرف ما جاء لمعنى". وقال لي: انْحُ هذا النّحو وأضف إليه ما وقع إليك.

... وكنت كلّما وضعت بابا من أبواب النّحو عرضته عليه –رضي الله عنه– إلى أن حصّلت ما فيه الكفاية. قال: "ما أحسن هذا النّحو الذي قد نحوت". فلذلك سمّي النّحو»[2].

ولعلّ فيما سبق دليلا على أنّ النّحو علم أصيل عند العرب، نشأ في العراق صدرَ الإسلام، ثمّ تطوّر –وفق ما تقتضيه سُنّة النّشوء والارتقاء– حتّى كملت أبوابه[3].

---

[1] كذا في الأصل، ولعلّ الصّواب: فسد.

[2] الأنباريّ (أبو البركات)، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تح. إبراهيم السّامرّائيّ، مكتبة المنار، الأردن، ط.3، 1985م، ص.18–19.

[3] محمّد الطّنطاويّ، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، مراجعة: سعيد محمّد اللّحّام، عالم الكتب، بيروت، د.ط، 2005م، ص.12.

ويُعدّ كتاب سيبويه أوّل كتاب كبير مُفْرَد في علم النّحو يصل إلينا كاملا؛ وهو يعكس الجهد الجبّار الذي بذله هذا العالم في تصنيف كتابه، حتّى بات –مِن بَعده– مضرب المثل في متانة الصّنعة النّحويّة، وتحكّم مؤلّفه في ناصية هذا الفنّ.

ومن لطيف ما كان يُقال لمن أراد أن يقرأ هذا "الكتاب": «هل ركبتَ البحر؟!»، كنايةً عمّا سيلاقيه من مشقّة في استيعاب مسائله، وضرورة التّحلّي بالصّبر في مكابدة دراسته.

وقد وَصف غير واحد سيبويه بأنّه "إمام النّحاة"، وصار اسمه كأنّه عَلَمٌ على النّحو؛ وثيق الصّلة به، لا يكاد يُذْكَرُ أحدهما إلّا ويذكر الآخر؛ فهذا السّيرافيّ –مثلا– يُثني على سيبويه وكتابه قائلا: «وعمل كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد قبله، ولم يلحق به من بعده»[1].

ويجدُ الباحثُ في تاريخ النّحو العربيّ أنّ البصريّين هم الّذين وضعوه، وتعهّدوه بالرعاية قرابة قرن كانت فيه الكوفة منصرفة عنه بما شغلها من رواية الأشعار والأخبار والميل إلى التّندّر بالطّرائف.

ثمّ تكاتف الفريقان على استكمال قواعد هذا العلم، واستحثّهما التّنافس الذي جَدَّ بينهما ما ينيف على مائة سنة، خرج بعدها هذ الفنّ تامّ الوصول، كامل العناصر، وحينذاك الْتَحَمَ الفريقان في بغداد، ونشأت ظاهرة التّرجيح والانتخاب من آراء المِصْرَيْنِ، ثمّ شَعَّ هذ العلم في سائر البلاد الإسلاميّة، وفي طليعتها الأندلس، ومصر،

---

[1] ابن النّديم، الفهرست، تحقيق: رضا تجدّد، طهران، د.ط، 1979م، ص.57.

والشّام[1].

وعلى ضوء هذا التّأريخ، يَعُدُّ محمّد الطّنطاويّ أطوار النّحو أربعة[2]:

- الطّور الأوّل: طور الوضع والتّكوين (بصريّ).
- الطّور الثّاني: طور النّشوء والنّموّ (بصريّ كوفيّ).
- الطّور الثّالث: طور النّضج والكمال (بصريّ كوفيّ).
- الطّور الرّابع: طور التّرجيح والبسط في التّصنيف (بغداديّ وأندلسيّ ومصريّ وشاميّ).

فالنّحو العربيّ إنّما هو نحو عراقيّ من حيث البيئة التي نشأ فيها ونما ونضج، لا يتمارى في ذلك اثنان؛ إذ إنّ المرحلة الأولى من حياة النّحو كانت بصريّة خالصة؛ تمتدّ من عصر أبي الأسود الدّؤليّ إلى أوّل عصر الخليل، وعاشت في كنفها طبقتان من النّحاة:

- الطّبقة الأولى: ومن رجالها عنبسة الفيل[3*]، ونصر بن عاصم

---

[1] نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة ، ص.21.

[2] يُنظر: المرجع نفسه، ص.21 وما بعدها.

[*] هو ابن معدان، وكان معدان رجلا من أهل بيسان، قدم البصرة وأقام بها ونشأ له عنبسة، فتعلّم النّحو على أبي الأسود وروى الشّعر. (ينظر: الأنباري، نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص.8).

اللّيثيّ[**]، وعبد الرّحمن بن هرمز[***]، ويحيى بن يعمر[****]، وقد عاشوا كلّهم في كنف الدّولة الأمويّة[1].

ويرى الطّنطاويّ «أنّ ما تكوّن من نحو هذه الطّبقة –فضلا عن قِلَّتِه– كان شبه الرّواية للمسموع، فلم تنبت بينهم فكرة القياس، ولم ينهض ما حدث في عهدهم من أخطاء إلى إحداث ثغرة خلاف بينهم، لقرب عهد القوم بسلامة السّليقة، كذلك لم تَقْوَ حركة التّصنيف بينهم، فلم يُؤثَر عنهم إلّا بعض نُتف في مواطن متفرّقة من الفنّ لم تبلغ حدّ الكتب المنظّمة، إذ كان جلّ اعتمادهم على حفظهم في صدورهم ورواياتهم بلسانهم»[2].

- الطّبقة الثّانية: ومن أعلامها: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ الذي كانت بينه وبين الفرزدق مشاحنة، يُخَطِّئُ الأوّلُ الثّانيَ في شعره، ويهجو الثّاني الأوّلَ، وهو الذي قيل فيه إنّه أوّل من بَعَجَ النّحوَ ومَدَّ القياس والعلل.

ومن أعلام هذه الطّبقة عيسى بن عمر الثّقفيّ صاحب كتابي: الجامع

[**] فقيه عالم بالعربيّة، عُرِف بفصاحته، وقد قرأ القرآن على أبي الأسود، مات سنة 89هـ في خلافة الوليد بن عبد الملك. (ينظر: المرجع السّابق، ص.9).

[***] أبو داود الأعرج، مولى لمحمّد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطّلب. أحد القرّاء، عالم بالعربيّة وبالأنساب، تُوفّي بالإسكندريّة سنة 117هـ في أيّام هشام بن عبد الملك. (المرجع السّابق، ص.10).

[****] يحيى بن يعمر، رجل من عدوان بن قيس، عالم بالعربيّة والحديث، لقي عبدالله بن عمر، وابن عبّاس، وغيرهما من الصّحابة، وكان فصيحا، وله مع الحجّاج قصّة في لحنه في القرآن. (المرجع السّابق، ص.10).

[1] الطّنطاويّ، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ص.22.

[2] المرجع نفسه، ص.22.

والإكمال، اللّذَيْنِ أشاد بهما الخليل بن أحمد، ومنهم أبو عمرو بن العلاء صاحب التّصانيف المتنوّعة، وقارئ البصرة، وهؤلاء أدركوا دولة بني العبّاس عدا عبدالله بن أبي إسحاق[1].

والنّشاط النّحويّ لهذه الطّبقة أكثر منه في سابقتها وأعمق، برزت فيه مؤلّفات نحويّة أكثرها في حكم الضّائع من التّراث العلميّ، وقد قطع النّحاة في هذه الفترة شوطا كبيرا في التّعليل والقياس، وبدأ الخلاف يدبّ بينهم شيئا فشيئا[2].

ثمّ دخلت الدّراسات النّحويّة مرحلة ثانية، برز فيها نحاة مِن الكوفة أخذوا يشاركون البصريّين في الاشتغال بهذا العلم، ويأتي في طليعة الكوفيّين أبو جعفر الرّؤاسيّ الذي عاصر الخليل بن أحمد الفراهيديّ شيخ البصريّين حينئذ.

وفي هذه المرحلة نشط الخلاف بين النّحاة على مستوى فرديّ، لا على مستوى مذهبيّ إذ لم تتضّح وقتها ملامح ما يسمّى مذهبا بصريّا ومذهبا كوفيّا، إذ بعد هذه الفترة بدأ الخلاف يأخذ طابعا بلديّا نوعا ما بين البصرة والكوفة[3].

وكان أوّل خلاف نحويّ ظهر منسوبا لإحدى البلدتين: البصرة والكوفة، ما أورده سيبويه في كتابه من حكاية أقوال أبي جعفر الرّؤاسيّ واصفا إيّاه بعبارة: «قال الكوفيُّ». وهذا الخلاف لم يكن حينها أكثر من عرض وجهات النّظر المختلفة،

---

[1] الطّنطاويّ، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ص.22-23.

[2] السّيّد رزق الطّويل، الخلاف بين النّحويّين: دراسة وتحليل وتقويم، المكتبة الفيصليّة، مكّة، ط.1، 1405هـ-1984م، ص.19.

[3] المرجع نفسه، ص.20.

ومذاكرتها، والرّدّ عليها أحيانا.

على أنّ هذا الخلاف لم يكن بين البلدتين فحسب، بل كثيرا ما وقع بين نحاة البلدة الواحدة، ولعلّ في كتاب سيبويه نماذج كثيرة تعكسه، كروايته عن الخليل ويونس –وهما شيخاه– أقوالا يخالفها، يعبّر عنها بعبارات توحي بتضعيفها، نحو: «وزعم الخليل»، و«وزعم يونس»[1].

ولم يأخذ الخلاف النّحويّ طابع الجدّ في التّنافس، إلّا مع زمان سيبويه والكسائيّ، اللّذين أذكيا جذوته، ليتّسع مداه مع الأخفش[2]، وتظهر فيما بعد ظاهرة الانتخاب والاختيار والتّرجيح من أقوال العلماء المختلفين، وخصوصا في بغداد والأندلس.

كان النّحاة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد يَجْمَعون بين دراسة اللّغة ودراسة النّحو، ولذلك تأثّر منهجهم النّحويّ بالمنهج الّذي اتّبعوه في الميدان اللّغويّ؛ إذ نجد المنهج الوصفيّ غالبا عليهم، وهو يقوم على جمع المادّة واستقرائها، ثمّ تقسيمها وتسمية أقسامها ومفاهيمها، ثمّ وضع القواعد التي تصفها.

وقد تميّز هذا العمل اللّغويّ بمجموعة من السّمات أبرزها[3]:

أ– عدم التّقيّد بالقراءات القرآنيّة: إذ تتّفق جميع الاتجاهات ومدارس النّحو التي نشأت في القديم على عدم أولويّة القراءات القرآنيّة في إرساء قواعد النّحو العربيّ،

---

[1] السّيّد رزق الطّويل، الخلاف بين النّحويّين، ص.20.

[2] المرجع نفسه، ص.20.

[3] المرجع نفسه، ص.29.

وهنا يكون العجب عندما لا تكون القراءة الصّحيحة حجّة لوضع القواعد، والهدف هو الحفاظ على القرآن الكريم[1].

ب- إجحافهم في حقّ الحديث الشّريف: وعدم استشهادهم به إلاّ على سبيل الاستئناس[2].

ج- تحديد قبائل بعينها لأخذ اللّغة عنها والإعراض عن سواها.

د- تطوّر لغويّ ناجم عن توسيع الحدود الزّمنيّة للفترة التي حدّدوها للاحتجاج إلى عدّة قرون.

هـ- اعتماد النّحاة –ولا سيّما الكوفيّين- على الشّعر مصدرا أساسيّا لاستنباط قواعد اللّغة وأحكامها، علما أنّ الشّعر له أسلوب خاصّ، وطريقة في نظم الكلام تختلف عن النّثر، فضلا عن الضّرورات التي تكتنفه.

هذه الخصائص التي ميّزت جهود النّحاة اللّغويّين كانت مصدرا لعدد من الصّعوبات التي عقّدت النّحو العربيّ، مثل: تعدد الآراء وكثرة الخلافات حول المسألة الواحدة، وجواز أكثر من وجه في الموضع الواحد، وتعدّد الصّيغ واضطرابها[3].

وبعد عصر التّدوين الأوّل –الذي أُرسيت فيه الأسس، وقعّدت القواعد- تسرّبت إلى مناهج النّحويين عناصر أجنبيّة من مناهج التّفكير، فقد شاعت دراسة المنطق

---

[1] عبد المجيد عيساني، النّحو العربيّ بين الأصالة والتّجديد، دار ابن حزم، بيروت، ط.1، 2008م، ص.35-36.

[2] نفسه، ص.55-56.

[3] نفسه، ص.26. وعبد الوارث سعيد مبروك، في إصلاح النّحو العربيّ، ص.30.

اليونانيّ في نهاية القرن الهجريّ الثّاني بعد اشتداد حركة التّرجمة، وأخذ يسيطر تدريجيّا على منهج النّحاة في فهم النّحو وتصوّر قضاياه[1].

ومع القرن الثّالث الهجريّ تطوّرت ظاهرة القياس في الدّرس النّحويّ تطوّرا ملحوظا، فبعدما كان النّحاة الأوائل يتناولونه بفطرتهم؛ مقارنين الأشباه و النّظائر ومستنبطين منها الأوصاف المشتركة التي تلتقي فيها، توسّع فيه من جاؤوا بعدهم، فجعلوا منه منهجا ذا قواعد محدّدة وأركان أربعة، وعدّوه منبعا رئيسا تُستمدّ منه القواعد النّحويّة [2].

ولعلّ أبرز ما طرأ على منهج النّحاة نتيجة الإغراق في الأخذ بالقياس هو ظاهرة التّعليل التي شاعت في القرن الثّالث الهجريّ، حتّى صار النّحاة يفردون الكتب لعلل النّحو، ومالوا بعللهم إلى المنطق الأرسطيّ الذي أخذ به علماء الكلام قبلهم[3]، وفي هذا يقول ابن جنّيّ: «اعلم أنّ علل النّحويّين –وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين–... أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل المتفقّهين»[4].

وكانت النّتيجة أن حَلَّت الدّراسات التّعليليّة في النّحو محلّ الدّراسة الموضوعيّة الوصفيّة، وتحوّلت مباحثه إلى ما يشبه القضايا التّجريديّة، حتّى كادت المادّة اللّغويّة

---

[1] عبد الوارث سعيد مبروك، المرجع نفسه، ص.30.

[2] نقلا عن: عبد الوارث سعيد مبروك، في إصلاح النّحو العربيّ، ص.30. إبراهيم بيّومي مدكور، في اللّغة والأدب، ص.47.

[3] عبد الوارث سعيد مبروك، المرجع السّابق، ص.30–31.

[4] ابن جنّيّ، الخصائص، تح. محمّد علي النّجّار، عالم الكتب، بيروت، ط.2، 2010م، ص.77.

تختفي في غمرة التّعليلات[1].

ويذهب عبد الوارث سعيد مبروك إلى أنّ «سيطرة المنطق الصّوريّ، وما تولّد عنها من الإغراق في التّجريد والتّعليل، هي المسؤولة عن عدد كبير من عيوب النّحو العربيّ وصعوباته، وعلى رأسها كثرة الخلاف بين النّحاة، فالمنطق والتّعليل ينقلان البحث من منهج لغويّ إلى قضايا تجريديّة؛ والتّجريد يفتح الباب واسعا أمام وجهات النّظر التي تتعدّد وتختلف، وقد تتعارض لعدم ارتباطها بواقع محدّد»[2].

ويجد المتتبّع لتاريخ النّحو أنّ القدماء عملوا على تخليصه من بعض الصّعوبات التي تكتنفه، وإن كان ذلك على نطاق محدود؛ وفيما يلي عرض لبعض مظاهر ذلك حتّى عصر ابن مالك الأندلسيّ:

ويُمْكِنُ دارسَ النّحوِ العربيّ وتاريخِه أن يميّز في المصنّفات النّحويّة التي صنعها النّحاة الأوائل بين مستويين من التّأليف هما: مستوى النّحو العِلميّ، ومستوى النّحو التّعليميّ.

فأمّا المستوى الأوّل، فيراد به أُمَّات الكتب النّحويّة التي جُمِعت فيها كلّ شاردة وواردة في النّحو، فهي المصادر الأساسيّة التي يعود إليها النّحاة اليوم والطّلبة المتخصّصون يستقون منها مادّتهم.

---

[1] حسن عون، تطوّر الدّرس النّحويّ، معهد البحوث والدّراسات العربيّة، د.د، د.ط، د.ت، ص.73.

[2] عبد الوارث سعيد مبروك، المرجع السّابق، ص.32.

وأمّا المستوى الثّاني، فيراد به المؤلّفات التي اختصرها أصحابها للنّاشئة من المتعلّمين، يستعينون بها على تقويم ألسنتهم[1].

وتقسيم النّحو إلى علميّ وتعليميّ هو باعتبار الفئة التي يوجّه إليها كلّ نوع، وأمّا باعتبار مستويات التّدرّج في التّأليف، فيمكن حصرها في ثلاثة أنواع من المصنّفات: المختصرات، وما فُوَيْقَ المختصرات، والمطوّلات.

لقد عمد النّحاة الأوائل إلى تأليف متون مختصرة في النّحو، تكون بمثابة المقدّمات للمبتدئين في هذا الفنّ، فانتقَوْا لهم الدّروس التي ينبغي عليهم معرفتها، وعرضوها في أسلوب سهل ممتنع يتميّز بالدّقة والإيجاز، وهدفهم من ورائها تقويم ألسنتهم وصونها عن اللّحن.

والذي يظهر –تاريخيا– أنّ التّأليف في المختصرات قديم قدم كتاب سيبويه (ت.188هـ)، فهذا خلف الأحمر (ت.180هـ) يؤلّف مقدّمة في النّحو، وذاك الخليل (ت.175هـ) يُنسبُ إليه أنّه ألّف كتابه المختصر "الجُمَل"[2]، وهما معاصران لسيبويه، ولا يدرى أيهم كان أسبق في التّأليف.

وعلى أيّة حال فقد حظي التّراث النّحويّ بكثير من المختصرات، نذكر منها

---

[1] عبد المجيد عيساني، النّحو العربيّ بين الأصالة والتّجديد، دار ابن حزم، بيروت، ط.1، 2008م. ،ص.78–79.

[2] محمّد إبراهيم عبادة، النّحو العربيّ: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، مكتبة الآداب، القاهرة، ط.1، 2009م، ص.275.

على سبيل المثال لا الحصر[1]:

- مقدّمة في النّحو، لخلف الأحمر (ت.180هـ).
- مختصر في النّحو، للكسائيّ (ت.189هـ).
- المختصر في النّحو، لأبي محمّد اليزيديّ[*].
- "مختصر نحو المتعلّمين"، للجرميّ[**].
- مختصر في النّحو، لأبي جعفر محمّد بن سعدان الضّرير[***].

---

[1] المرجع نفسه، ص.275.

[*] يحيى بن المبارك بن المغيرة العدويّ، المعروف باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحميري خال المهدي، وكان يؤدب أولاده. أحد أئمة القراءات الأربع عشرة، أخذ القراءة عن أبي عمرو بن العلاء البصري وهو الذي خلفه بالقيام بها، وأخذ أيضًا عن حمزة بن حبيب الزّيّات، والعروض عن الخيل بن أحمد. له عدة مؤلفات منها: كتاب "النوادر"، وكتاب "المقصور"، وكتاب "الوقف والابتداء"، وكتاب "المختصر في النّحو" الذي ألّفه لبعض ولد المأمون. توفّي بمرو في خلافة المأمون عام 202هـ. (ينظر: إيميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللّغة العربيّة، 9/481-482).

[**] أبو عمر، صالح بن إسحاق. فقيه عالم بالنّحو واللّغة. نزل في جَرْم فقيل جرمي. أخذ النّحو عن الأخفش ويونس، واللّغة عن الأصمعي وأبي عُبيدة، وحدّث عنه المبرّد. كان جليلاً في الحديث والأخبار وانتهى إليه علم النحو في زمانه، وكان يفتي الناس من كتاب سيبويه. له من التّصانيف: كتاب السِّير، وكتاب الأبنية، وكتاب العروض، ومختصر نحو المتعلّمين، وغريب سيبويه، وغير ذلك. توفّي عام 225هـ. (ينظر: إيميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللّغة العربيّة، 6/138-139).

[***] محمّد بن سعدان الكوفيّ، أبو جعفر الضّرير، عالم نحويّ بارع بالنّحو والقراءات. روى عن عبد الله بن إدريس وأبي معاوية الضّرير. أخذ القراءات عن أهل مكّة والمدينة والشّام والكوفة والبصرة.= =تصدّر للإقراء فأفاد علماء كثيرين منهم عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل. ألّف في النّحو والقراءات والحدود. توفّي سنة 231هـ. (ينظر: إيميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللّغة العربيّة، 8/265).

- "المختصر"، لابن قادم(****).
- المدخل في النّحو، للمبرّد (ت.285هـ).
- المختصر، لهشام الضّرير (ت.290هـ).
- مختصر في النّحو، لثعلب (ت.291هـ).

وغير هذه المختصرات كثير ورد ذكر بعضها في كتب التّراجم[1].

ولا شكّ في أنّ التّأليف في المختصرات هو شكل مِن أشكال التّيسير النّحويّ الذي عرفه القدماء، لأنّ هدفهم منه هو تسهيل النّحو على النّاشئة مِن المتلقّين[2]، إذ لم يشغلوهم بالقضايا الفرعيّة والعلل المتعدّدة العميقة، والمسائل الخلافيّة، والموضوعات النّحويّة التي تفوق مستواهم كَبابَي التّنازع والاشتغال[3].

وممّا يميّز هذه المختصرات أنّ شواهدها واضحة لا غموض فيها، وأمثلتها بسيطة لا يشوبها تعقيد[4].

وأمّا بالنّسبة إلى طلبة النّحو المتوسّطين، فقد عمد علماء النّحو إلى تصنيف

(****) محمّد –وقيل: أحمد– بن عبد الله بن قادم، نحويّ كوفيّ حسن النّظر في علل النّحو. أحد شيوخ أبي العبّاس ثعلب. له من الكتب: "غريب الحديث"، و"الملوك"، و"الكافي" و"المختصر" وهذان كتابان في النحو. توفّي عام 251هـ. (ينظر: إيميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللّغة العربيّة، 278/8).

(1) محمّد إبراهيم عبادة: النّحو العربيّ: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص.275.

(2) عبد المجيد عيساني: النّحو العربيّ بين الأصالة والتّجديد، ص.79.

(3) المرجع نفسه، ص.106.

(4) المرجع نفسه، ص.107.

كتب متوسّطة تناسب طلبة النّحو الذين أدركوا مقدّماته، وأصبحوا مستعدّين لتقبّل المزيد منه؛ بناء على ما سبق تعلّمه من المختصرات، وهذا النّوع من التّصنيف إمّا أن يكون شرحا لمتن مختصر، وإمّا أن يكون تصنيفا مستقلّا، وُضِع ابتداء للمتوسّطين، كما فعل ابن جنّيّ (ت.392هـ) في كتابه "اللُّمَع"، والزّجاجيّ (ت.339هـ) في كتابه "الجُمَل"، والزُّبَيْدِيُّ(*) (ت.379هـ) في "الواضح"[1].

ويرى محمّد إبراهيم عبادة أنّ مصنّفات هذا المستوى أكثر من أن تحصى، وأنّ الحكم بأنّها فُويق المختصرات، ودون المطوّلات، هو حكم نسبيّ. والمعيار الذي يعتمده في التّفرقة هو محتوى الكتاب من حيث أبوابه، ومسائله، وكمّ الشّواهد الواردة فيه، وأمثلته، ومدى عرض الخلاف بين النّحويين والاحتجاج له[2].

وأمّا بالنّسبة إلى المتخصّصين في النّحو، الذين اجتازوا المرحلتين السّابقتين، فإنّهم قد صاروا مؤهّلين إلى النّظر في الكتب النّحويّة المطوّلة، وهذه المصنّفات إمّا أنّها وضعت مُطَوَّلةً ابتداء؛ ككتاب سيبويه، والتّصريف للمازني، وإمّا أنّها شروح لمؤلّفاتٍ غيرها من النّظم أو النّثر. وقد تزداد المطوّلات طولا بأن توضع على الشّرح

(*) هو محمّد بن الحسن بن عبيد الله –وقيل عبد الله– أبو بكر الزُّبيديّ الأندلسيّ. شيخ العربيّة (أي النّحو) واللّغة والمعاني والنّوادر وعلم السّير والأخبار بالأندلس في زمانه. سكن قرطبة وأخذ عن أبي إسماعيل القالي. اختاره الحكم بن عبد الرّحمن الملقّب بالمستنصر لتعليم ولده. تولّى قضاء إشبيليّة ثمّ قرطبة. من مؤلّفاته: "الواضح" وهو كتاب في النّحو، "ما يلحن فيه عوامّ الأندلس"، و"طبقات النّحويّين". توفّي عام 379هـ. (ينظر: إيميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللّغة العربيّة، ج.8/ص.249).

(1) محمّد إبراهيم عبادة، النّحو العربيّ: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص.289.

(2) المرجع نفسه، ص.289.

حاشية، وعلى الحاشية تقريرات. وممّا زاد في هذه الإطالة تنافسُ بعض العلماء بينهم فيما يصنّفون، فكانوا يحشدون كلّ ما وعته حافظتهم، فتشابهت مؤلّفاتهم في كثير من ألفاظها وعباراتها.

وتتّسم هذه المطوّلات بذكر تفاصيل دقيقة في التّعريفات والتّقسيمات، والاعتراض على بعض العبارات أو الألفاظ مع الإكثار من عرض الخلافات بين النّحويّين وذكر احتجاجهم وآراء من نقل أو أخذ عنهم.

وبما أنّ مستويات التّأليف قد تدرّجت تبعا لتدرّج مستوى المتعلّمين، فإنّه من الطَّبَعِيّ أن يتفاوت محتوى المصنّفات من حيث أبوابها ومسائلها، ومن حيث شواهدها وأمثلتها، وكذا من حيث مصطلحاتها وتعريفاتها.

وأعتقد أنّ التّدرّج في التّأليف تبعا لاختلاف مستويات المتعلّمين هو شكل من أشكال التّيسير الذي عرفه النّحاة القدامى، لكنّه ليس الشّكل الوحيد، بل هناك اتّجاهات أخرى في التّصنيف يمكن أن تُعدّ من صور هذا التّيسير، ومنها:

1- تخصيص كتب مستقلّة للتّصريف:

كان النّحاة الأوائل يمزجون النّحو بالصّرف في مؤلّفاتهم، وشمل اسم النّحو الأمرين معا، إلى أن نضج النّحو واكتمل، إذ اتّجه بعض النّحاة إلى تأليف كتب مستقلّة بالتّصريف[1]، ولعلّ أوّل من وضع فيه كتابا متكاملا أبو عثمان المازنيّ (ت.249هـ)، سمّاه "التّصريف"، إذ قد يكون مسبوقا بصالح الجرميّ (ت.225هـ) الذي

[1] محمّد الطّنطاويّ، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ص.27.

وضع كتابا في الصّرف سمّاه "الأبنية والتّصريف".

ومن أشهر أوائل الكتب التي أُفرِدَت في فنّ الصّرف أذكر:

- كتاب "التّصريف" للمبرّد (ت.285هـ).
- كتاب "التّصريف الملوكي" لابن جنّيّ (ت.392هـ).
- كتاب "المفتاح في الصّرف" لعبد القاهر الجرجانيّ (ت.471هـ).

2- تخصيص كتب مستقلّة للفصائل النّحويّة والصّرفيّة[1]:

اتّجه بعض النّحاة إلى إفراد بعض الأبواب النّحويّة بمؤلّفات مخصوصة، والأمر نفسه فعلوه مع بعض الأبواب الصّرفيّة، وذلك بجمع شتاتها المبثوث في بطون الكتب طلبا للدّقة في دراسة هذه الأبواب.

فأفرد بعضهم كتبا للحروف؛ كما فعل المبرّد وأبو عمرو الشّيبانيّ، وأفرد بعضهم كتبا للأفعال؛ كأبي عبيدة وقطرب والأصمعيّ والفرّاء، وأفرد آخرون كتبا في التّثنية والجمع؛ كالجرميّ والأخفش الصّغير، وخصّ بعضهم كتبا للمصادر؛ كالكسائيّ ونفطويه، وآخرون خصّوا المقصور والممدود بالتّأليف؛ كاليزيديّ وأبي جعفر الطّبريّ.

ومن الذين أفردوا كتبا في الممنوع من الصّرف: الزّجّاج صاحب كتاب "ما ينصرف وما لا ينصرف". كما تناول بعض النّحاة المذكّر والمؤنّث في كتب مستقلّة

---

[1] محمّد إبراهيم عبادة، النّحو العربيّ: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص.400-401.

مثلما فعل الفرّاء والمبرّد وابن الخرّاز [*] وابن كيسان.

3- الكشف عن اللّحن وتصحيحه:

انبرى بعض العلماء للّحن يبيّنونه ويصوّبونه في مصنّفات خاصّة، كما فعل أبو عبيدة في كتابه "ما تلحن فيه العامّة"، وكما فعل المازنيّ وأبو حاتم السّجستانيّ وثعلب؛ إذ ألّف كلّ واحد مِنهم كتابا في ما تلحن فيه العامّة، وألّف الزّبيديّ -كذلك- على هذا المنوال كتابه المعروف "لحن العوامّ".

وقد اهتمّت هذه الكتب وما أُلّف على شاكلتها بالكلمة «وما يعتريها من لحن في ضبط بنيتها واشتقاقها، وكذلك صيغ الماضي والمضارع من الأفعال، واستعمال الثّلاثيّ في موضع الرّباعيّ والعكس»[1].

4- عقد المجالس والأمالي:

اضطلع بعض المؤلّفين بتدوين ما يدور في مجالس العلماء من محاورات علميّة ومناظرات ومساجلات بحضرة الخلفاء أو الولاة أو في غير حضرتهم، كمجالس ثعلب، و"مجالس العلماء" للزّجّاجيّ. كما تكفّل آخرون بتقييد ما يمليه النّحاة ومعلّمو النّحو على تلامذتهم من أَمَالٍ، كأمالي ثعلب، وأمالي الزّجّاجيّ، و"الأمالي" لأبي عليّ القالي (ت.356هـ).

ويرى محمّد إبراهيم عبادة أنّ تدوين ما يُلقى في المجالس، وتقييد الأمالي، يمثّل

---

[*] لم أقف على ترجمته.

[1] محمّد إبراهيم عبادة، النّحو العربيّ: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص.421.

اتّجاها رفيع المستوى من اتّجاهات التّصنيف التّعليميّ[1]. وأعتقد أنّه –فضلا عن ذلك– يمكن عدّه صورة من صور التّيسير النّحويّ لدى القدماء؛ لأنّ الهدف منه هو حفظ العلم من الضّياع، وتسهيل الرّجوع إلى ما قيل على طلبة النّحو متى ما احتاجوا إليه، فضلا عن تبليغه للأجيال اللّاحقة، ولا شكّ في أنّ الاطّلاع على المكتوب أيسر من تتبّع الرّواة وما هو محفوظ في الصّدور.

5- إفراد مسائل الخلاف بالتّأليف:

على الرّغم من كون مواضع الاتّفاق بين النّحويّين أكثر من مواضع الخلاف، فإنّ ذلك لم يمنع بعض النّحاة من تقصّي مسائل الخلاف وإفرادها بالتّأليف، مع التّرجيح بين المختلفين بالأدلّة[2].

ومن المصنّفات التي أفردت لمسائل الخلاف:

- المهذّب في النّحو، لأحمد بن جعفر أبي عليّ الدَّيْنَوَرِيّ[*].
- "اختلاف النّحويّين"، لثعلب.
- "المسائل على مذهب النّحويّين ممّا اختلف فيه البصريّون والكوفيّون"،

---

[1] محمّد إبراهيم عبادة، النّحو العربيّ: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص.428.

[2] نفسه، ص.444.

[*] أحمد بن جعفر، أبو عليّ، أصله من دَيْنَوَر؛ إحدى مدن فارس. نزل مصر، وقدم البصرة وأخذ عن المازنيّ، وحمل عنه كتاب سيبويه، ثمّ دخل بغداد وقرأ على المبرّد، وكان خَتَنَ ثَعْلَبٍ. ألّف كتابا في النّحو سمّاه "المهذّب"، وكتابا مختصرا في ضمائر القرآن. توفّي بمصر سنة 289هـ. (ينظر: إيميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللّغة العربيّة، 233/1).

لابن كيسان (ت. قبل 320هـ).

- "المقنع في اختلاف البصريّين والكوفيّين"، لابن النّحّاس (ت.338هـ).
- "اختلاف النّحاة"، لأحمد بن فارس (ت.395هـ).
- "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين"، للأنباريّ (ت.577هـ).

وبمثل هذه المؤلّفات وما وضع على منوالها استقلّ البحث في مسائل الخلاف بين النّحويّين، وعُدّ التّأليف فيه لونا من ألوان الدّرس النّحويّ المتقدّم الذي لا يخوض فيه إلاّ المتخصّصون[1].

والذي يبدو أنّ عزل المسائل الخلافيّة عن المتون النّحويّة الموجّهة للمبتدئين والمتوسّطين وإفرادها بمصنّفات مستقلّة يُعَدُّ صورة من صور التّيسير النّحويّ الذي عرفه القدماء، لأنّ حشو تلك المتون بها فيه صعوبة على المتعلّم الناشئ.

6- تدريب المتعلّمين اعتمادا على الدّروس التّطبيقيّة:

«إذا أردنا أن نقف على جانب التطّبيقات والتّدريبات النّحويّة في التّراث، كان لزاما علينا أوّلا أن نتبيّن الطّريقة التي كان يتمّ بها التّعليم... فقد بدأت حلقاتٌ تعليميّة يتصدّرها أشياخُ كلِّ علم من العلوم... وكان عماد هذه الحلقات الإملاءُ من الشّيخ على تلاميذه، والقراءة من أحد تلاميذه عليه... وكان المعيار الأوّل للمعلّم مقدار ما

---

[1] محمّد إبراهيم عبادة، النّحو العربيّ: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص.445.

حفظ من العلم... و[قد] ظهر أثر طريقة الحفظ والاستظهار والتّلقين في المصنّفات النّحويّة»[1]، إذ نجدها مطبوعة بطابع تقريريّ، أي: تقرّر القاعدة وتلقّنها للمتعلّم، ولاسيّما الكتب الموضوعة للمبتدئين.

ويذهب محمّد إبراهيم عبادة إلى أنّ النّحاة الأوائل لم يجهلوا دور التّطبيقات والتّدريب، ولا أهملوها في مصنّفاتهم، بل عرفوها ولكن ليس على النّحو الذي نعرفها عليه في زماننا[2].

ومن أمثلة هذه التّطبيقات ما أورده المبرّد في كتابه "المقتضب"، في باب: "ونقول في مسائل طِوال يُمتحَن بها المتعلّمون..."[3]، إذ أراد بهذه المسائل أن يمتحن قدرة المتعلّمين على تطبيق ما تلقّوه من نحو.

غير أنّ كثيرا من هذه التّطبيقات تضمّنت تمارين غير عمليّة، كالتي تُذكر في كتب الألغاز النّحويّة، ممّا لا يحتاج إليها المتعلّمون؛ وقد عابها كثير من النّحاة المحدثين متأثّرين برأي ابن مضاء.

وأدرك النّحويّون دور التّدريب في الدّرس النّحويّ، ولذا نجد بعض مؤلّفاتهم قد طبعت بطابع تطبيقيّ، وتجلّت في أربعة اتّجاهات هي[4]:

---

(1) محمّد إبراهيم عبادة، النّحو العربيّ: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، ص.457-459.

(2) المرجع نفسه، ص.463.

(3) المبرّد (أبو العبّاس)، المقتضب، تح. محمّد عبد الخالق عضيمة، د.د، القاهرة، 1994م، 160/1.

(4) محمّد إبراهيم عبادة، المرجع السّابق، ص.467 وما بعدها.

- كتب إعراب القرآن ومعانيه.
- شرح القصائد والدّواوين.
- شرح الشّواهد الشّعريّة.
- بيان كيفيّة الإعراب وذكر نصائح للمُعْرِبين.

7- نظم النّحو في منظومات:

يُعدّ نظم العلوم، أو ما يُسمّى بالشّعر التّعليميّ، من أرقى صور المُكْنَة العلميّة عند العرب قديما.

وإذا كانت هذا الطّريقة مسلوكة في فنون شتّى، فإنّ علوم اللّغة كان لها النّصيب الأوفر من المنظومات، ونخصّ بالذّكر النّحو لأنّه موضوع هذه الرّسالة.

إنّه لا يكاد يختلف اثنان في أنّ ألفيّة ابن مالك هي من أشهر ما أُلّف في النّحو العربيّ إلى زمانِنا؛ بيد أنّ مؤلِّفها ليس رائدا في هذا المجال، ولا صاحب قصب السّبق فيه؛ فقد سبقه ابن معط بألفيّته المعروفة بـ"الدّرّة الألفيّة في علم العربيّة".

وإذا كان ابن معط هو أوّل من سَمَّى منظومته بالألفيّة لوقوعها في ألف وواحد وعشرين بيتا، فإنّه –هو الآخر– ليس أوّل من صَنَّفَ أرجوزة يفوق عدد أبياتها ألف بيت؛ فقد ذكر السّيوطيّ في "الأشباه والنّظائر" نقلا عن أبي حيّان أنّ أحمد بن منصور اليشكريّ (ت.370هـ) نَظَمَ أرجوزة في النّحو، عِدَّتُها ثلاثة آلاف بيت

إلاّ تسعين بيتا، احتوت على نظم سهل وعِلْمٍ جَمٍّ[1]، وربّما كانت أوّل أرجوزة مطوّلة نُظمت في علم النّحو.

ولكنّ الله –سبحانه– شاء بحكمته أن تكون ألفيّة ابن مالك –موضوعُ هذا البحث– الأرجوزةَ التي تحظى بالقبول بين النّاس، مذ تأليفها إلى هذا الزّمان؛ فهم يُقْبِلون عليها بالدّراسة والتّدريس والشّرح ووضع الحواشي، والإعراب، فضلا عن حفظها عن ظهر قلب بوصفها خلاصة النّحو العربيّ.

وإذا كان أن ابن مالك الأندلسيّ قد بلغ مرتبة الاجتهاد النّحويّ، فإنّه مع ذلك يبقى نحويّا متأخرا نسبيّا عن عصر التّقعيد النّحويّ؛ وما من شكّ في أنّه قد عمد في تصنيف مؤلّفاته النّحويّة –وخصوصا ألفيّته التي اشتملت على خلاصة قواعد النّحو العربيّ– إلى الاختيار من آراء النّحاة السّابقين له.

فما المراد بالاختيار النّحويّ؟

---

[1] السّيوطيّ، الأشباه والنّظائر، حيدر أباد، د.ط، 1361هـ، 123/1.

المبحث الثّاني: تعريف الاختيار النّحويّ.

إذا فتّشنا في معاجم اللّغة العربيّة عن الأصل الدّلاليّ لمادّة (خَ يَ رَ) وجدناه أصلا واحدا يدلّ على العطف والميل؛ فهذا أحمد بن فارس يقول: «الخاء والياء والرّاء، أصلُهُ العطفُ والميلُ، ثمّ يُحْمَلُ عليه، فالخير خلاف الشّرّ؛ لأنّ كلّ أحد يميل إليه ويعطف على صاحبه. والخِيَرَةُ: الخِيَارُ. والخِيرُ الكَرَم، والاستخارة: أن تسأل خير الأمرين لك. وكلّ هذا من الاستخارة؛ وهي: الاستعطاف»[1].

وقال الرّاغب: «والمختار في عرف المتكلّمين يُقال لكلّ فعل يفعله الإنسان لا على سبيل الإكراه، فقولهم: هو مختار في كذا، فليس يريدون به ما يراد بقولهم فلان له اختيار، فإنّ الاختيار أخذ ما يراه خيرا، والمختار قد يقال للفاعل والمفعول»[2].

والاخْتِيَار –على وزن "افْتِعَال"–: مصدر الفعل الخماسيّ: اختار يختار اختيارا، أو هو: اسمٌ للشّيء المختار، وتدور معانيه على الاصطفاء والانتقاء والميل والتّفضيل، وكلّها معان متقاربة؛ فالاصطفاء والانتقاء بمعنى واحد؛ فإنّك إذا انتقيت الشّيء فقد اصطفيته ومِلتَ إليه، وغالبا ما تكون قد فضّلته على غيره[3].

---

[1] مقاييس اللّغة، مادّة (خ ي ر).

[2] المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الدّاودي، دار القلم، دمشق، ط.1، 1412هـ، ص.161. ومن النّاحية الصّرفيّة، فإنّ وزن "مُخْتَار" الذي لاسم الفاعل هو: مُفْتَعِل، لأنّ أصله "مُخْتَيِر"، وأمّا وزن "مُخْتَار" الذي لاسم المفعول فهو: مُفْتَعَل، لأنّ أصله "مُخْتَيَر".

[3] أمين بن إدريس فلّاته، الاختيار عند القرّاء، كرسيّ القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، الرّياض، ط.1، 1436هـ، ص23.

وممّا يُذكر تحت مادّة (خَ يَ رَ): الخِيار، المختار، الاستخارة، المستخير، خيّر، تخيّره، خار له.

وعلى الرّغم من تباين الحقول المعرفيّة التي يستعمل أصحابها مصطلح الاختيار، فإنّ دلالة هذا المصطلح تكاد تكون واحدة عندهم، وهي: الاصطفاء والانتقاء والتّفضيل. اللّهمّ إلّا إذا استثنينا المتكلّمين الذين استخدموا الاختيار في مقابلة الإكراه -كما جاء في قول الرّاغب قبل قليل-.

فحين يقول الفقهاء: هذه اختيارات فلان الفقهيّة، فإنّهم يعنون الآراء والأقوال التي اصطفاها وانتقاها وفضّلها ورجّحها[1].

وغير بعيد عن هذه الدّلالة، نجد الأصوليّين وعلماء القراءات، يستخدمون مصطلح الاختيار بمعنى: التّرجيح في مسألة ما مختلف فيها.

وإذا كنّا نلحظ أنّ الباحثين في حقل النّحو قلّ أن يتعرّضوا لتعريف مصطلح الاختيار عندهم، فإنّ النّحاة حين يقولون: واختاره فلان، وهذا اختيار فلان، والاختيار كذا؛ فإنّهم يعنون -غالبا- الرّاجح، والوجه المنتقى المصطفى.

ونجد فخر الدّين قباوة يعرّف "الاختيار" عند النّحاة بقوله: «والاختيارُ: إرادةُ حُكمٍ مع ملاحظة غيره»[2]. وهذا التّعريف ربّما تُوهِمُ عبارتُه بأنّ الاختيار قد يكون بناء

---

[1] أمين بن إدريس فلّاته، الاختيار عند القرّاء، ص.26-27.

[2] يُنظر: المرادي، شرح الألفيّة لابن مالك، تحقيق فخر الدّين قباوة، دار مكتبة المعارف للطّباعة والنّشر، بيروت، ط.1، 1428هـ-2007م، 106/1.

على ميل قلبيّ إلى حكم دون سواه، وإن كان غيره أقوى منه دليلا؛ ذلك أنّ لفظة "إرادة" –ههنا– قد لا تكون دقيقة، إذ المريد للشّيء قد ينبعث من مجرّد محبّةٍ وهوى في نفسه، مع فساد ذوقه؛ فيميل إلى شيء ما مع إمكان أن يكون غيره أولى بالمحبّة منه من جهة التّقدير العقليّ؛ وفي هذا يقول الكفويّ: «الاختيار: هو طلب ما هو خير وفعله، وقد يقال لما يراهُ الإنسان خيرا وإن لم يكن خيرا»[1].

كما أنّ لفظة "مُلاحظة" في تعريف فخر الدّين قباوة توحي بأنّ الاختيارَ المرادَ لم يكن بناء على نظر مَلِيٍّ وتدبّر يفضيان إلى اصطفاء الأولى بالاختيار وترجيحه بناء على أسباب موضوعيّة.

وبعد البحث في دلالة مصطلح الاختيار، أرى أنّ الاختيار النّحويّ هو: **«ترجيح رأي في مسألة نحويّة خلافيّة بناء على قوّة الدّليل»**.

فلا بدّ من وجود مسألة خلافيّة، اختلف فيها النّحاة السّابقون، ليجد النّحويّ المتأخّر أو الباحث نفسه بإزاء أكثر من رأي، فيختار واحدا منها يرجّحه على بقيّة الآراء، بناء على كونه أقواها دليلا في نظره، ولا يدخل في هذا المفهوم الرّأيُ الجديد في المسألة، الذي يكون محض اجتهاد.

ولو ذهبنا نستقصي كلّ المسائل الخلافيّة في منظومة ابن مالك النّحويّة، لكُنّا بإزاء مئات المسائل المختلف فيها، ولوجدنا أنفسنا في خضمّ آراء النّحاة المتضاربة، إن

---

[1] الكليّات، تحقيق: عدنان درويش ومحمّد المصريّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت–لبنان، ط.2، 1419هـ/1998م، ص.62.

لم نقل بأنّنا سنعيد قولا مكرورا لا يخرج عن الإطار العامّ الذي أُلِّفَتْ فيه كتب الخلاف النّحويّ؛ ذلك أنّنا لا نكاد نجد بابا نحويّا واحدا، تسلم مسائله مِن الخِلاف ومِن تعدّد الآراء فيها، ومن ثَمّ مِن اختيار، أو اجتهاد ينتج عنه رأي جديد في المسألة المختلف فيها.

ولهذا فإنّني سأكتفي في الفصل الثّالث من هذا البحث بإيراد نماذج تطبيقيّة لاختيارات ابن مالك النّحويّة في منظومته الألفيّة، تكون عيّنة تعكس المنهج العامّ لهذه الاختيارات.

الفصل الثّاني:

ابن مالك الأندلسيّ، وألفيّته.

وفيه مبحثان:

المبحث الأوّل: ترجمة ابن مالك.

المبحث الثّاني: تأثّر ابن مالك الأندلسيّ بابن معط الزّواويّ في نظم الألفيّة.

المبحث الأوّل: ترجمة ابن مالك[1].

سأتناول في هذا المبحث ترجمة موجزة لابن مالك؛ وذلك بالحديث عن اسمه وكنيته ولقبه في العنصر الأوّل، ثمّ أتطّرق في العنصر الثّاني إلى جوانب من حياته ومكانته العلميّة، ثمّ أفرد العنصر الثّالث لشيوخه وتلامذته ومؤلّفاته.

أوّلا: اسمه، وكنيته، ولقبه.

على الرّغم من اشتهار ابن مالك بين النّاس شهرة واسعة، فإنّ النّاس قد اختلفوا في اسم أبيه وأسماء أجداده الأَدْنَيْنَ، حتّى إنّ الباحث في ذلك ليجد نفسه بإزاء ستّة أقوال[2]:

1- محمّد بن مالك.

2- محمّد بن عبدالله بن مالك.

3- محمّد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك (مرّتين) بن مالك.

---

[1] يُنظر في ترجمته: السّيوطيّ، بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، 130/1 – الصّفديّ، الوافي بالوفيات، 285/3 – الكتبيّ، فوات الوفيات، 477/2 – الذّهبيّ، تاريخ الإسلام، 108/50 – ابن مكتوم، ذيل معرفة القرّاء الكبار، ص.610 – تاج الدّين السّبكيّ، طبقات الشّافعيّة الكبرى، 67/8– ابن قاضي شهبة، طبقات الشّافعيّة، 250/2 – يوسف بن تغري الأتابكي، النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، 244/7 – ابن طولون، القلائد الجوهريّة في تاريخ الصّالحيّة، 532/2 – المقّريّ، نفح الطّيب، 228/2 – عبد الحيّ الحنبليّ، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، 339/5 – عبد الباقي اليماني، إشارة التّعيين في أخبار النّحاة واللّغويّين، ص.230 – ابن الجزريّ، غاية النّهاية في طبقات القرّاء، 180/2.

[2] ألفيّة ابن مالك في النّحو والتّصريف، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرّياض، د.ط، 1428هـ، ص12.

4- محمّد بن عبدالله بن عبد الله بن عبدالله (ثلاثا) بن مالك.

5- محمّد بن عبدالله بن محمّد بن عبدالله بن مالك.

6- محمّد بن عبدالله بن عبدالله بن محمّد بن مالك.

فأمّا الأقوال الثّلاثة الأُوَلُ فإنّها منقولة من كلام ابن مالك وخطّه، ولا تعارض بينها؛ إذ القَوْلان الأوّل والثّاني اختصار للقول الثّالث؛ لأنّ ابن مالك ينتسب إلى المشهور من أجداده، وهو "مالك" الذي تنتسب إليه عائلته، وانتساب الإنسان إلى المشهور من نسبه أمر معروف شائع عند العرب قديما وحديثا[1].

ويلحظ الباحث في سيرة ابن مالك أنّ توافق أسماء الأبناء مع أسماء الآباء متأصّل في عائلته؛ إذ سمّى كلّ واحد من أبنائه الثّلاثة محمّدا، وهذا ابنه بدر الدّين يكنّى بأبي عبدالله مثل أبيه[2].

وأمّا القول الرّابع في اسم ابن مالك فقال به برهان الدّين بن القيّم[3]، وابن جابر

---

[1] ألفيّة ابن مالك في النّحو والتّصريف، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، ص.12.

[2] نفسه، ص12.

[3] انظر: إرشاد السّالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد السّهليّ، أضواء السّلف، الرّياض، ط.1، 1422هـ، 72/1.

الهوّاريّ[1]، وابن طولون[2].

وأمّا القول الخامس فقال به الدّماميني في كتابه تعليق الفرائد[3].

وأمّا سادس الأقوال، فيرى سليمان العيوني أنّه «تحريف من النّسّاخ»[4] منسوب لابن قاضي شهبة في كتابه طبقات النّحاة واللّغويّين[5].

وقد استقصى سليمان العيوني في تحقيق رصين هذه الأقوال السّتّة في نسب ابن مالك، وناقشها مناقشة دقيقة، أفضت به إلى أن يخلص إلى أنّ الرّاجح من هذه الأقوال «هو القول الثّالث، وأنّ الأوّل والثّاني اختصار له، وأنّ الخامس والسّادس تحريف لكلام من نُسبا إليه، وأنّ الرّابع ضعيف لا يثبت»[6].

وإذا كان الذين ترجموا لابن مالك قد اختلفوا في اسمه على ستّة أقوال، فإنّنا نجدهم قد اتّفقوا على كنيته بأنّها "أبو عبدالله" قولا واحدا، ولم يختلفوا كذلك في لقبه

---

[1] يُنظر: شرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السّيّد محمّد عبد الحميد، المكتبة الأزهريّة للتّراث، القاهرة، د.ط، 1420هـ-2000م.

[2] هداية السّالك إلى ترجمة ابن مالك، مخطوط في دار الكتب المصريّة برقم (79) مجاميع ابن تيمور، الرّسالة رقم (11). نقلا عن: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيونيّ، تحقيقات في ترجمة ابن مالك النّحويّ، مجلّة الجمعيّة العلميّة السّعوديّة للّغة العربيّة، العدد الثّاني، ذو الحجّة، 1429هـ، ص.191.

[3] يُنظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمّد عبد الرّحمن المفدي، مطبعة الفرزدق، الرّياض، ط.1، 1403هـ، 25/1.

[4] تحقيقات في ترجمة ابن مالك النّحويّ، ص.202.

[5] تحقيق: محسن عياض، مطبعة النّعمان، النّجف، 1974هـ، ص133.

[6] تحقيقات في ترجمة ابن مالك النّحويّ، ص.203.

"جمال الدّين".

ثانيا: جوانب من حياة ابن مالك، ومكانته العلميّة.

وُلِد ابن مالك بمدينة جيّان الأندلسيّة، وفيها ترعرع، وإليها يُنسب، فيقال: ابن مالك الأندلسيّ الجيّانيّ. وبجيّانَ كان أوّل تلقّيه للعلم، ثمّ ما لبث أن وجّه ركابه نحو المشرق على عادة طلبة العلم الأندلسيّين، فمرّ بمصر فالحجاز حاجّا، ثم رحل إلى الشّام مستزيدا من العلم، ففاق أقرانه، وعلا كعبه في فنون شتّى، ليستقرّ بدمشق عالِما معلّما، إلى أن وافته المنيّة سنة اثنتين وسبعين وستّ مائة للهجرة (672هـ) بالمدرسة العادليّة بدمشق، ليلة الأربعاء ثاني عشر رمضان[1].

ويذكر من ترجموا لابن مالك أنّه كان كثير الاجتماع بابن خَلِّكَانَ (ت.681هـ)، حتّى إنّ ابن خلّكان كان كثيرا ما يشيّعه إلى بيته بعد الصّلاة توقيرا له[2].

وكان –رحمه الله– ديّنا، عالما عابدا، كثير النّوافل، حسن السّمت[3]، كامل العقل، صادق اللّهجة، رقيق القلب، وقورا، زرينا[4].

ويذكر ابن الورديّ في تاريخه أن الشّيخ تاج الدّين عبدالرحمن الفزاريّ، تأسّف يوم موت ابن مالك تأسّفا كثيرا، فقيل له: أكان الشّيخ جمال الدّين في النّحو مثلك في

---

[1] النّويريّ (شهاب الدّين أحمد عبدالوهّاب)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: نجيب فوار وحكمت فوّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 1424هـ-2004م، 138/30.

[2] البداية والنّهاية، 513/17-514.

[3] فوات الوفيات، 407/3-408.

[4] بُغية الوعاة، 130/1.

الفقه، فقال: والله ما أنصفتموه؛ كان في النّحو مثل الشّافعيّ في الفقه[1].

ثالثا: شيوخه، وتلاميذه، ومؤلّفاته[2].

من أشهر شيوخ ابن مالك –رحمه الله–: ابن المظفّر، وأبو عليّ الشَّلَوْبِين الإشبيليّ (ت.645هـ)، وأبو صادق الحسن بن صادق المخزوميّ المصريّ (ت.632هـ)، وأبو الحسن عليّ علم الدّين بن محمّد بن عبد الصّمد الهمذانيّ المصريّ السّخاويّ (ت.643هـ)، وابن يعيش (ت.643هـ)، وابن عمرون أبو عبد الله محمّد جمال الدّين بن محمّد الحلبيّ (ت.649هـ)،

وقد تَلْمَذَ لابن مالك خلق كثير، أذكر منهم: ابن الفُوَيْرَة (ت.672هـ)، ومحمّد بن عبد القويّ بن بدران المرداويّ الجُمَّاعِيليُّ الحنبليّ (ت.699هـ)، ومحمّد بن عبد الرّحمن بن يوسف بن محمد البعلبكّيّ الحنبليّ (ت.699هـ)، ومحمّد بن منصور بن موسى بن محمّد الحلبيّ الشّافعيّ، ومحمّد بن إسماعيل بن إبراهيم الدّمشقيّ الأنصاريّ العِباديّ المعروف بابن الخبّاز (ت.756هـ)، وغيرهم كثير.

كان ابن مالك –رحمه الله– عالما مبرّزا في غيرما فنّ، ولاسيّما العربيّة، والقراءات وعللها. وقد ألّف في النّحو، والتّصريف، واللّغة، والقراءات، وغيرها، ومن كتبه المطبوعة:

---

[1] تاريخ ابن الورديّ، 215/2.

[2] يُنظر: ألفيّة ابن مالك في النّحو والتّصريف، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، ص.17–24.

في النّحو: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرحه، والخلاصة في النّحو، المشهورة بالألفيّة، وهي أشهر مصنّفاته، وشرح عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ، وشواهد التّوضيح، والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح، والكافية الشّافية، وشرحها، والنّكت النّحويّة على مقدّمة ابن الحاجب.

وفي التّصريف: لاميّة الأفعال، وإيجاز التّعريف في علم التّصريف، والتّعريف في ضروريّ التّصريف.

وفي اللّغة، الاعتضاد في الفرق بين الظّاء والضّاد، وشرحه، والاعتماد في نظائر الظّاء والضّاد، والإعلام بتثليث الكلام، وإكمال الإعلام بتثليث الكلام، والألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، وتحفة المودود في المقصور والممدود، وثلاثيّات الأفعال، وغيرها...

وفي القراءات: المالكيّة، وهي منظومة داليّة[1].

[1] ألفيّة ابن مالك في النّحو والتّصريف، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، ص.17-24.

المبحث الثّاني: تأثّر ابن مالك الأندلسيّ بابن معط الزّواويّ في نظم الألفيّة.

الخلاصة، أو الألفيّة –اختصارا–، هي ألفيّة ابن مالك في النّحو والتّصريف؛ جمع فيها ناظمها عُصَارة النّحو العربيّ وأهمّ قواعده، والتي يكون من فهمها وحفظها قد وعى جلّ المهمّات من هذا الفنّ، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَمَـــا بِجَمْعِـــهِ عُنِيـــتُ قَـــدْ كَمَـــلْ نَظْمًـــا عَلَـــى جُـــلِّ المُهِمَّـــاتِ اشْـــتَمَلْ

أَحْصَـــى مِـــنَ الكَافِيَـــةِ الخُلَاصَـــهْ كَمَـــا اقْتَضَـــى غِنًـــى بِـــلَا خَصَاصَـــهْ

وقد اشتهرت "الخلاصة" باسم الألفيّة، أو بألفيّة ابن مالك لأنّها ألف بيت، نظمها ابن مالك على بحر الرّجز، وقد أشار النّاظم إلى هذه التّسمية في مقدّمة نظمه حين قال:

وَأَسْـــتَعِينُ اللهَ فِـــي أَلْفِيَّـــهْ مَقَاصِـــدُ النَّحْـــوِ بِهَـــا مَحْوِيَّـــهْ

وقد اختلف أهل الاختصاص في بحرها؛ فذهبت طائفة إلى أنّها من مشطور الرّجز، بمعنى أنّ كلّ شطر بيت، والبيتان مُزدوِج، ليكون عدد أبياتها بذلك ألفا بيت وأربعة أبيات (2004)، وتكون النّسبة حينئذ إلى ألفي بيت مشطور، أو إلى ألف بيت مُزدوِج.

وذهبت طائفة أخرى إلى أنّ المنظومة من تامّ الرّجز، فكلّ شطرين بيت مُقفّى مُزدوِج، وعدد الأبيات بذلك ألف بيت وبيتان (1002) من المزدوج، وتكون نسبة

الألفيّة حينئذ إلى ألف بيت[1]. وهذا هو القول الذي أَطْمَئِنُّ إليه، لأنّ ابن مالك نصّ في الكافية الشّافية على أنّ نظمها عدد أبياته ألفان وسبع مئة ونيّف وخمسون بيتا:

أَبْيَاتُــهُ أَلْفَــانِ مَــعْ سَــبْعِ مِئَــهْ وَزِيــدَ خَمْسُــونَ وَنَيِّــفٌ أَكْمَلَــهْ

وهي بذلك من تامّ الرّجز، وحينئذ يجب أن يُحمل مراد ابن مالك في الألفيّة على مراده في أصلها الذي هو الكافية الشّافية[2].

على أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ نُسَخَ الألفيّة لا تتّفق على عدد أبياتها اتّفاقا تامّا، بل نجد تباينا طفيفا بحيث يُحذف بيت في هذه النّسخة، ويُضاف في تلك، دون أن يتأثّر العدد الإجماليّ تأثّرا يستحقّ الذّكر.

وإذا كان بعض المؤرّخين يَذْكُرُ أنّ ابن مالك قد صنّف الألفيّة لابنه تقيّ الدّين الملقّب بالأسد (ت.699هـ)[3]، فإنّ بعض محقّقي الألفيّة يذهب إلى غير ذلك، وأنّ ما ألّفه ابن مالك لابنه الأسد إنّما هو "المقدّمة الأسديّة"، وأمّا الألفيّة فقد نظمها في حماة، لشرف الدّين هبة الله البارزيّ نحو سنة 660هـ، وهذا ما ينقله ابن الورديّ (ت.749هـ) عن شيخه البارزيّ، قائلا: «أخبرني شيخنا قاضي القضاة شرف الدّين هبة الله البارزيّ، قال: "نظم الشّيخ جمال الدّين الخلاصة الألفيّة بحماة عندنا"»[4].

---

[1] ألفيّة ابن مالك في النّحو والتّصريف، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، 26-28.

[2] نفسه، 27-28.

[3] يُنظر: تاريخ الإسلام، 450/52هـ. والوافي بالوفيات، 166/1.

[4] يُنظر: تاريخ ابن الورديّ، 216/2.

وإذا علمنا أنّ ابن مالك قد اشتغل على ألفية ابن معط الزّواويّ ردحا من الزّمن، يَدْرُسُها ويُدَرِّسُها تلاميذه، فلا عَجب أنّه قد تأثّر بها في نظم ألفيّته، وتَنَاصَّ معها في غيرما موضع.

فمن هو ابن مُعْطٍ الزّواويّ؟ وإلى أيّ مدى أَسْهَمَ في خدمة النّحو العربيّ؟ وما خصائص ألفيّته النّحويّة مُوَازَنَةً مع ألفيّة ابن مالك الأندلسيّ[1]؟

يُعَدُّ ابن مُعْطٍ الزّواويّ (ت.628هـ) واحدا من العلماء الجهابذة الذين أنجبتهم الجزائر زمانَ الموحدّين، فهو مبرِّزٌ في غير ما فنّ؛ جمع إلى النّحو الفقهَ بالشّريعة، وكان شاعرا مجيدا مُقتدِرا على النَّظْمِ، وخطيبا مفوّها، فضلا عن علمه بالبلاغة والأدب، بَيْدَ أنّ نزعته النّحويّة غَلبت عليه؛ ويظهر ذلك مِن كثرة مصنّفاته النّحويّة التي أخذت القسط الأوفر من إنتاجه العلميّ، حتّى عُرف بالنّحو أكثر مِن غيره مِن العلوم، فوَصَفه الذّهبّي –مثلا– بأنّه «العلّامة شيخ النّحو»[2].

هو زين الدّين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النّور الزّواويّ المغربيّ الحنفيّ النّحويّ[3]، المعروف بابن معطٍ[*]. ولد في قرية "إِفْرَاوْسَنْ" بجبال

---

[1] أفدت في هذا العنصر من مقال لي بعنوان: "جهود ابن معط الزّواويّ النّحويّة: ألفيّته نموذجا"، مجلّة كلّيّة الآداب واللّغات، تلمسان، العدد 23، جوان 2016، ص.183 وما بعدها.

[2] سِيَرُ أعلام النّبلاء، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط.1، 1985م، 324/22.

[3] بُغية الوُعَاةِ في طبقات اللّغويّين والنّحاة، السّيوطيّ، تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، ط.1، 2006، 288/2.

[*] الأصل في الاسم المنقوص أن تحذف ياؤه حالَ التّنكير رفعا وجرّا، لكن، ورد في كلام= =العرب إثباتها رفعا وجرّا حتّى في حال التّعريف، وقد جاء ذلك كثيرا في أسلوب الإمام الشّافعيّ –رحمه

جرجرة ببجاية سنة أربع وستّين وخمسمائة للهجرة (564هـ)[1].

وإذا كانت الكتب التي تَرْجَمَتْ له لم تَذكُر تفاصيل نشأته، فإنّه ما من شكّ أنّ ابن معطٍ نَشَأَ نشأةً جادَّة بمسقط رأسه مُقبِلا على صنوف العِلم والمعرفة؛ فقد كانت بجاية مِن أبرز الحواضر العلميّة زمانَ الموحّدين، وتُعَدّ زْوَاوَة[*] التي يُنسب إليها ابن معطٍ مدرسة هامّة لعلم النّحو. ويُرجَّح أنّه تَلْمَذَ بها للجزوليّ شيخِه المباشر الذي أقام مدّة ببجاية والنّاس يشتغلون عليه، فانتفع به خلق كثير[2].

ويظهر أنّ ابن معط لم يَطُل به المُقام ببجاية، إذ وَجَّه رِكَابَهُ نحو الشّام، ويَدُلُّ على سَفره المبكّر هذا أنّه نَظَمَ ألفيّته النّحويّة بدمشق وفرغ منها وهو ابن إحدى وثلاثين سنة[3]. وبدمشق دَرَسَ على التّاج الكنديّ وابن عساكر، وبها أقام طويلا يُقرئ النّاس

الله–، وكلامه في اللّغة حجّة كما ذكر السّيوطيّ في "الاقتراح". (يُنظر: الاقتراح في علم أصول النّحو، تح. صلاح الدّين الهوّاري، المكتبة العصريّة، بيروت، ط.1، 2011م، ص.48). على أنّ صاحب التّرجمة نفسَه كان يكتب اسمه "ابن معطٍ" بحذف الياء، ثمّ صار يكتبه "ابن عبد المعطي"، وفي ذلك يقول: «كنتُ أكتبُ قديما يحيى بن معطٍ، فاتّفق أن كَتَبَ كاتب في بعض كُتُبٍ تقع الشّهادة فيه: يحيى بن عبد المعطي، فالتزمت ذلك. لئلّا يصير المشهود به خُلفا» (ينظر: ابن معط الزّواويّ، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمّد الطّنّاحيّ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، ط.1، 1977م، المقدّمة/ص.12).

[1] يحيى بوعزيز، أَعلام الفكر والثّقافة في الجزائر المحرووسة، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط.1، 1995م، 288/1.

[*] هي منطقة القبائل بأرض الجزائر.

[2] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ابن خلّكان، تح. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، ط.1، 1970م، ج.3/ص.489.

[3] محمود محمّد الطّنّاحيّ، مقدّمة "الفصول الخمسون، لابن معط"، ص.13.

النّحو والأدب. كما اتّصل بالملك الأيّوبيّ عيسى بن محمّد سلطان الشّام الذي أكرمه ووَلَّاهُ النّظر في مصالح المساجد[1]؛ وبعد وفاة السّلطان عيسى عام أربعة وعشرين وستّمائة (624هـ)، اتّصل ابن معط بالملك الكامل سلطان الدّولة الأيّوبيّة بمصر، ولبث بها يتصدّر تعليم النّاس النّحو والأدب بالجامع العتيق[2] أربع سنوات إلى أن توفّاه الله بالقاهرة عام ثمانية وعشرين وستّمائة (628هـ)[3].

وقد اجتمع على ابن معط خلق كثير وانتفعوا به وحملوا عنه العلم، ومن أبرز تلامذته: أبو بكر بن عمر بن عليّ بن سالم الذي أخذ عنه العربيّة. وعزّ الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن طرخان الأنصاريّ الدّمشقيّ المعروف بالسّويديّ الحكيم، وإبراهيم بن أبي عبد الله بن إبراهيم بن محمّد بن يوسف أبو إسحاق الأنصاريّ الكاتب المعروف بابن العطّار[4].

وقد أثنى على ابن معط غيرُ عالِم مُنَوّها بفضله في خدمة العلم، فهذا مُعَاصِرُهُ ياقوت الحمويّ يقول عنه إنّه: «فاضل معاصر، إمام في العربيّة، أديب شاعر»[5].

---

[1] نفسه، ص.19.

[2] ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء، تحقيق. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط.1، 1993م، 2831/3.

[3] القفطيّ، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحقيق. محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، د.ط، 2009م، 44/4.

[4] مقدّمة "الفصول الخمسون"، ص.20.

[5] معجم الأدباء، ياقوت الحمويّ، 2831/3.

وذاك ابن خَلِّكان يقرّ بأنّه «كان أحد أئمّة عصره في النّحو واللّغة»[1]. وعنه يقول السّيوطيّ: «كان إماما مُبَرِّزا في العربيّة، شاعرا محسنا»[2]. ويقول ابن الخبّاز أحد شرّاح ألفيّة ابن معط: «كان في العربيّة نسيجَ وَحدِه»[3].ويَصِفُهُ الذّهبّي بأنّه «العلّامة شيخ النّحو»[4].

وتجدر الإشارة إلى أنّ رحلة ابن معط وتعدّد مشاربه العلميّة أثّرت في مذهبه الفقهيّ؛ فكان مالكيّا بالمغرب، شافعيّا بدمشق، حنفيّا بمصر[5].

إنّ جهود ابن معط النّحويّة لتتّضح جليّةً مِن مؤلّفاته الكثيرة في هذا العلم فضلا عن مصنّفاته في فنون أخرى لغويّة ودينيّة[6]؛ إذ ألّف في البلاغة واللّغة والقراءات، وله ديوان شعر وديوان خُطب. وسأَقْصُر الحديث عمّا خَلّفه لنا في النّحو لحاجتنا إليه في هذا البحث دون سواه:

---

[1] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ابن خلّكان، 197/6.

[2] بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، السّيوطيّ، 288/2.

[3] مقدّمة "الفصول الخمسون"، محمود الطّنّاحيّ، ص.21.

[4] سير أعلام النّبلاء، الذّهبيّ، 324/22.

[5] نقلا عن: مقدّمة "الفصول الخمسون"، ص.23. دائرة المعارف الإسلاميّة، مطبعة دار الشّعب، القاهرة، 1970م.

[6] عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر، مؤسّسة نويهض الثّقافيّة، بيروت، ط.2، 1980م، ص.167-168.

1- الألفيّة: واسمها الكامل "الدّرّة الألفيّة في علم العربيّة". وهي منظومة نحويّة تقع في واحد وعشرين وألف بيت[1]، ولعلّها أبرز ما ألفّه ابن معط، واشتهر به.

2- الفصول الخمسون: وهو كتاب نحويّ تعليميّ سَلَكَ فيه ابن معط مسلكا لعلّه أوّل من استحدثه، إذ قسّم رؤوس المسائل إلى أبواب، وتحت كلّ باب تقع عِدَّةُ فصول، بحيث وصل عدد الفصول إلى خمسين فصلا، وفي ذلك يقول ابن معط: «فإنّ غَرَضَ المبتدئ الرّاغب في علم الإعراب حَصَرْتُه في خمسين فصلا يشتمل عليها خمسة أبواب»[2]. ويرى محمود الطّنّاحيّ أنّ هذا الكتاب بما حواه من مسائل، وما تضمّنه من قواعد وشواهد وتعليلات، إنّما يلبّي حاجة المبتدئ والمنتهي على حدّ سواء، بل هو أقرب إلى مستوى المتقدّمين منه إلى مستوى المبتدئين[3].

3- شرح المقدّمة الجزوليّة: وهي مقدّمة في النّحو أَصلُها حَوَاشٍ وضعها الجزوليّ على جمل الزّجاجيّ، ثمّ أفردها في كتاب، فجاءت عسيرة المنال مغلقة، لا يفهمها إلّا كبار العلماء؛ ممّا دفع ابن معط إلى شرح مقدّمة شيخه، وتيسيرها لطلّاب النّحو. وقد نقل عن هذا الشّرح السّيوطيّ في كتابه "الأشباه والنّظائر"، وياسين العليميّ في حاشيته على التّصريح[4].

---

(1) عمر فرّوخ، تاريخ الأدب العربيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط.6، 2006م، 664/5.

(2) الفصول الخمسون، ابن معط الزّواويّ، ص.149.

(3) مقدّمة "الفصول الخمسون"، ص.89.

(4) يُنظر: علي موسى الشّومليّ، شرح ألفيّة ابن معطي، مكتبة الخريجيّ، الرّياض، ط.1، 1985م، 31/1.

4- العقود والقوانين في النّحو.

5- شرح الجمل في النّحو للزّجاجيّ.

6- شرح أبيات سيبويه، وهو نظم.

7- حَوَاشٍ على أصول ابن السّرّاج.

على أنّه لم يصلنا من مصنّفاته كلّها سوى الألفيّة والفصول الخمسون، فضلا عن منظومته في علم البديع؛ فأمّا الألفيّة فقد نشرها المستشرق السّويديّ زتسترين بليبزج سنة 1900م، وأمّا كتاب "الفصول الخمسون" فقد عُني الأستاذ محمود الطّنّاحيّ بدراسته وتحقيقه، ونال به درجة الماجستير في النّحو من كلّية دار العلوم بالقاهرة عام 1972م[1].

وبتأمّل عناوين مؤلّفاته النّحويّة السّابقة، يظهر أنّ ابن معط قد خدم هذا العلم خدمة جليلة، فهو يؤلِّف ابتداء نظما ونثرا، ويشرح مؤلّفات العلماء تارة، ويُعلّق الحواشيَ تارة أخرى؛ وهذا يدلّ على علوّ كعبه في النّحو، وتمكّنه من ناصيته.

وبالإضافة إلى ما أنتجه ابن معط في حقل النّحو، تَكْشِفُ لنا مؤلّفاته الأخرى عن شخصيّته المولعة بالعربيّة، وعنايته الواضحة بالنّظم التّعليميّ، والذي كان في حياته إمامَه غير مُدافَع[2].

---

[1] مقدّمة "الفصول الخمسون"، ص.27.

[2] عبد الرّحمن عبّان، الشّعر التّعليميّ في الأدب الجزائريّ القديم على عهد الموحّدين، مذكّرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2008/2007م، ص.82.

وفيما يلي رَصدٌ للخصائص العامّة التي تميّزت بها ألفيّةُ ابن معط، مع مقارنتها بألفيّة ابن مالك الأندلسيّ:

1- يُعدّ ابن معطٍ –كما ذكرت آنفا- أوّل من نظم ألفيّة في النّحو، وعدد أبياتها ألف وواحد وعشرون بيتا. وهو أوّل من استعمل هذه التّسمية، ذكر ذلك في خاتمة نظمه قائلا:

تَحْوِيـــــهِ أَشْـــــعَارُهُمُ الـــــمَرْوِيَّة هَـــــذَا تَمَـــــامُ الـــــدُّرَّةِ الأَلْفِيَّـــــة

وقد فتح ابن معط الباب أمام الذين أتوا مِن بعده ليؤلّفوا على منواله ألفيّات في النّحو، ومن أشهرهم ابن مالك (ت.672هـ)، والآثاري (ت.828هـ)، والسّيوطيّ (ت.911هـ). ويكفي أن نذكر أنّ ابن مالك قد عَرَفَ لابن معط حقّه فأشاد به[1] في مقدّمة ألفيّته حيث قال:

وَتَقْتَضِـــي رِضًـــى بِغَيْـــرِ سُـــخْطِ فَائِقَـــةً أَلْفِيَّـــةَ ابْـــنِ مُعْـــطِ

وَهْـــوَ بِسَـــبْقٍ حَـــائِزٌ تَفْضِـــيلا مُسْـــتَوْجِبٌ ثَنَـــائِيَ الجَمِـــيلا

وَاللهُ يَقْضِـــي بِهِبَـــاتٍ وَافِـــرَة لِـــي وَلَـــهُ فِـــي دَرَجَـــاتِ الآخِـــرَة

2- حَظِيَتْ ألفيّة ابن معط بشهرة واسعة أوّلَ الأمر، وتلقّاها النّاس بالقبول؛ فقَرَؤُوها وأَقْرَؤُوها، ونظموا في مدحها. ولا أدلّ على عُلُوّ مكانتها بين دارسي النّحو

---

[1] سليمان إبراهيم البلكيمي، "ألفيّة ابن معط"، درا الفضيلة، القاهرة، د.ت، المقدّمة/ص.13.

ومُدرّسيه مِن أنّ ابن مالك نفسَه كان يُقْرِئُها تلامذتَه قبل أن يَنْظِم ألفيّته[1]. ومن الذين أثنوا على "الدّرّة الألفيّة في علم العربيّة" ابن الورديّ الذي قرنها بكتاب سيبويه إذ يقول إنّها: «شاهدة لناظمها بإصابة الصّواب، والتّفنّن في الآداب، حتّى كأنّ سيبويه ذا الإعراب قال له: يا يحيى خذ الكتاب»[2].

3- وممّا يدلّنا كذلك على شهرتها الواسعة كثرةُ شروحها، فقد تعاقب عليها كثير من العلماء بالشّرح، أذكر منهم[3]:

- ابن الخبّاز الإربليّ الموصليّ النّحويّ الضرير (ت.673هـ).
- ابن الورديّ الحلبيّ (ت.649هـ)، واسم شرحه "ضوء الدّرّة".
- سعفص المراغيّ النّحويّ (ت.666هـ).
- الشّريشيّ، محمّد بن أحمد بن محمّد بن عبد الله بن سُجْمان (ت.685هـ)، واسم شرحه "التّعليقات الوفيّة بشرح الدّرّة الألفيّة".
- عزّ الدّين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القوّاس الموصليّ (ت.696هـ).
- ابن النّحويّة (ت.718هـ).

---

[1] مقدّمة "الفصول الخمسون"، ص.49.

[2] ابن الورديّ، تاريخ ابن الورديّ (تتمّة المختصر في أخبار البشر)، تح. أحمد رفعت البدراويّ، دار الباز، مكّة، ط.1، 1970م، 232/2.

[3] سليمان إبراهيم البلكيمي، المرجع السّابق، ص.13-15.

- أحمد بن محمّد المرداويّ (ت.728هـ).
- الرّعينيّ (ت.779هـ).

وبهذه الشّروح وغيرها أسهمت ألفيّة ابن معط في نشاط الدّرس النّحويّ في القرنين السّابع والثّامن الهجريَّيْن.

4- نظم ابن معط ألفيّته النّحويّة ابتداء على غير منوال معهود وهو في الحادية والثّلاثين من عمره، فكان –رحمه الله– تَعُوزُهُ الخبرة. وأمّا ابن مالك فقد نظم ألفيّته محتذيا حذو ابن معط، فأفاد مِن تجربته، وتدارك نقائصه فيها، فضلا عن كونه صنّفها بعد رسوخ قدمه في دراسة النّحو وتدريسه والتّأليف فيه، فخِبرته به أكبر من خبرة ابن معط بالنّظر إلى زمان تأليف كلّ منهما لألفيّته[1].

5- من أبرز السّمات المميّزة لألفيّة ابن معط أنّه نظمها على بَحْرَيْنِ اثنين هما الرّجز والسّريع[2]، وهذه سُنّة مبتكرة لم تألفها العرب في نظمها، إذ يقول ابن القوّاس: «واعلم أنّ الطريقة التي ارتكبها يحيى لم تسلكها العرب، إذ ليس في نظمها

---

[1] علي موسى الشّومليّ، شرح ألفيّة ابن معطي، ص.76-77.

[2] اختيار ابن معط هذا ينبئ عن حسّ عروضيّ مرهف، لتقارب البحرين من حيث تفعيلاتهما، ذلك أنّ تفعيلات الرّجز هي (مستفعلن – مستفعلن – مستفعِلُنْ) في كلّ شطر، وتفعيلات السّريع (مستفعلن – مستفعلن – مفعولَاْتُ) في كلّ شطر. فليس ثمّة فرق بينهما إلاّ في الوتد الأخير، إذ هو مجموع في الرّجز مفروق في السّريع، ولذلك فإنّ من لا يحسن العروض ربّما حسِب السّريع رجزا كما قال البغداديّ (يُنظر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط.4، 1997م، 213/2).

قصيدة من بحرين»[1]. وأمّا ابن مالك فقد التزم في ألفيّته الرّجز بحرا واحدا جريا على المألوف في نظم الأراجيز.

6- ممّا يُؤخذ على ابن معط أنّه -من حيث التّبويب- كان يدمج المسائل الكثيرة تحت الباب الواحد، ومردّ ذلك -كما عرفنا- إلى أنّه نَسَجَ الألفيّة على غير نمط مألوف. وعلى عكس ذلك، ولخبرته بالتّأليف النّحويّ، نجد ابن مالك «يمتاز بتشقيق المسائل وفصلها في أبواب منفصلة»[2]، بمعنى أنّ ألفيّة ابن مالك أكثر إحكاما في تبويب موضوعاتها من ألفيّة ابن معط.

7- أثّر ابن معط في ابن مالك تأثيرا واضحا من حيث صياغة الألفيّة وأسلوبها؛ فكثيرا ما يقتبس ابن مالك شطرا بعينه من الدّرّة الألفيّة، وأحيانا أخرى يأخذ فكرة ابن معط ويصوغها بأسلوب قريب من أسلوبه[3]، والأمثلة على ذلك عديدة، أذكر منها مثالا واحدا وهو قول ابن معط في "التّوابع":

القَــوْلُ فِــي تَوَابِــعِ الكَلِــمِ الأُوَل نَعْــتٌ وَتَوْكِيــدٌ وَعَطْــفٌ وَبَــدَل

فلمّا نظم ابن مالك باب التّوابع تأثّر بابن معط في صياغة الشّطر الأوّل، وأخذ الشّطر الثّاني منه حرفيّا فقال:

يَتْبَــعُ فِــي الإِعْــرَابِ الأَسْــمَاءَ الأُوَل نَعْــتٌ وَتَوْكِيــدٌ وَعَطْــفٌ وَبَــدَل

---

[1] شرح ابن القوّاس، اللّوحة رقم 6. نقلا عن: النّيليّ، الصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة، تح. محسن بن سالم العميريّ، جامعة أمّ القرى، مكّة، د.ط، 1415هـ، 20/1.

[2] علي موسى الشّوماليّ، شرح ألفيّة ابن معطي، ص.77.

[3] المرجع نفسه، ص.77.

وأمّا مِن حيث الأسلوب فلعلّ التّفوُّق هو إلى جانب ابن معط، وفي ذلك يذهب المقّريّ –وهو من أوائل الذين وازنوا بين الألفيّتين– إلى أنّ: «نظمه [أي: ابن مالك] أجمع وأوعب، ونظم ابن معطي أسلس وأعذب»[1].

وأمّا عمر فرّوخ فيرى أنّ ألفيّة ابن معطٍ جافّة شديدة الإيجاز، لا تُفهم إلّا بشرح طويل «حيث جمع بين اللّفظ القليل والمعنى الكثير»[2]. ولعلّها مفيدة لمن يُتقن النّحو والصّرف، أمّا الذي يبتدئ تعلّم النّحو بحفظها فلا يستطيع أن يستفيد منها ولا من أمثالها شيئا[3].

8- ألفيّة ابن معط يكثر فيها الاستشهاد بالآيات القرآنيّة والشّواهد الشّعريّة، وهذا قليل في ألفية ابن مالك[4]. ومن أمثلة تضمين ابن معط هذه الشّواهد في درّته الألفيّة ما أورده في باب الحال إذ قال:

وَالحَـــالُ مَـــا نُكِّـــرَ قَبْلَـــهُ يُحَـــلّ كَقَوْلِـــهِ: لِمَـــيَّ مُوحِشًـــا طَلَـــل

وَالحَـــالُ قَـــدْ تَكُـــونُ تَأْكِيـــدًا كَمَـــا قَـــالَ: هُـــوَ الحَـــقُّ مُصَـــدِّقًا لِمَـــا

فقوله: «لِمَيَّ مُوحِشًا طَلَل» شاهد نحويّ معروف[5]. وقوله: «هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا

---

[1] المقّريّ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968، 232/2.

[2] مقدّمة "الفصول الخمسون"، ص.21.

[3] عمر فرّوخ، تاريخ الأدب العربيّ، 664/5.

[4] علي موسى الشّومليّ، شرح ألفيّة ابن معطي، ص.79.

[5] ينظر: عبد القادر البغداديّ، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، 209/3، الشاهد رقم 195.

لِمَا»[1] شاهد من القرآن الكريم.

9- وممّا تتميّز به ألفيّة ابن معط كذلك أنّها أيسر من ألفيّة ابن مالك في موضوعات عديدة، وأقربُ منها إلى الأساليب التّربويّة الحديثة في طرق التّدريس، ذلك أنّ ابن معط عادة ما ينتقل من الكلّ إلى الجزء، بحيث يذكر القاعدة ثمّ ينتقل إلى التّفاصيل. في حين يكثر عند ابن مالك التّطرّق للتّفاصيل مباشرة دونما مقدّمة[2]. ومن الأمثلة على ذلك باب "الاسم"؛ فقد عرّفه ابن معط أوّلا بقوله:

فَالِاسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمّى فِي الشَّخْصِ وَالمَعْنَى المُسَمَّى

ثمّ شرع بعد هذا التّعريف في ذكر مميّزات الاسم قائلا:

فَالِاسْمُ عَرِّفْهُ وَأَخْبِرْ عَنْهُ وَثَنِّهِ وَاجْمَعْهُ أَوْ نَوِّنْهُ

وَاجْرُرْهُ أَوْ نَادِهِ أَوْ صَغِّرْهُ وَانْعَتْهُ أَوْ أَنِّثْهُ أَوْ أَضْمِرْهُ

وأمّا ابن مالك فقد طفق يتحدّث عن الاسم مباشرة دون تعريف، ذاكرا العلامات التي تميّزه في قوله:

بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَل وَمُسْنَدٍ لِلِاسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ

---

[1] البقرة: بعض الآية 91.

[2] علي موسى الشّومليّ، شرح ألفيّة ابن معطي، ص.82-83.

10- ومن مميّزات "الدّرّة الألفيّة في علم العربيّة" قدرة صاحبها على صياغة عناوين الأبواب نظما، إذ يستهلّ كلّ باب بعنوانه مبتدئا بعبارة: «القول في...» ثمّ يأتي بالعنوان[1]، نحو قوله في باب الإعراب والبناء:

القَـــوْلُ فِـــي الإِعْـــرَابِ وَالبِنَـــاءِ الأَصْـــلُ فِـــي الإِعْـــرَابِ لِلْأَسْـــمَاءِ

وأمّا ابن مالك فإنّه يأتي بعناوين الأبواب والفصول نثرا.

11- ومِن الخصائص المميّزة لألفيّة ابن معط أنّها اشتملت على مواضيع لم تتناولها ألفيّة ابن مالك؛ ومن ذلك قواعد الإملاء، وإدغام الحروف متقاربة المخارج[2].

12- وأمّا عن آرائِه النّحويّة، فيذهب بعض الدّارسين لدُرّته الألفيّة إلى أنّ ابن معط قد اختار بعضها ممّا عليه البصريّون، وانتخب أخرى ممّا عليه الكوفيّون، ووافق البغداديّين في مسائل أخرى. على أنّه لم يكن مقلّدا فقط، بل اجتهد في كثير من المسائل، متفرّدا بآراء[3] شذّ فيها عن الجمهور، حتّى قال بعضهم عن ألفيّته: «وفي هذه الأرجوزة جوازات شاذّة لا أعلم إذا كانت من صاحبها أو من النّسّاخ»[4].

إنّ الباحث في سيرة ابن معط وآثاره العلميّة يجده بحقّ عالما فذّا من الطّراز الأوّل، قد حباه الله بفهم ثاقب وذكاء حادّ وصبر جميل؛ ويتجلّى ذلك في قدرته على النّظم في علوم مختلفة، ولا يقوى على ذلك إلاّ من تمكّن من ناصيتها ورسخت قدمه

---

[1] علي موسى الشّوماليّ، شرح ألفيّة ابن معطي، ص.83-84.

[2] نفسه، ص.85.

[3] محمّد المختار ولد ابّاه، تاريخ النّحو العربيّ في المشرق والمغرب، ص.291.

[4] عمر فرّوخ، تاريخ الأدب العربيّ، 664/5.

فيها، فضلا عن تحكّمه في صَنْعَتَيِ العروض والقافية.

ومَن يبحثْ في إنتاج ابن معط العلميّ يلحظْ أنّ جهوده لا تُنْكَرُ في خدمة العربيّة، ولاسيّما ما تعلق بنَحْوِها، ويكفي لاستبانة ذلك إلقاء الضّوء على عناوين مؤلّفاته؛ إذ يظهر بوضوح أنّ النّحو قد أخذ منها القسط الأوفر، وأنّ ابن معط أسهم إسهاما جليلا في خدمة هذا الفنّ نظما وتأليفا وشرحا وتعليقا، ممّا يدلّ على تبحّره فيه واقتداره عليه.

وتجدر الإشارة –مُجدّدا– إلى أنّ ابن مالك قد أفاد من ألفيّة ابن معط إفادة عظيمة مكّنته من أن يستدرك هَنَاتِها؛ ولذلك جاء نظمه من حيث الموضوع جامعا للأحكام النّحويّة التي أغفلها ابن معط.

الفصل الثّالث:

اختيارات ابن مالك النّحويّة في ألفيّته: نماذج تطبيقيّة.

وفيه ستّة مباحث:

المبحث الأوّل: مسألة اتّصال الضّمير وانفصاله في باب: أعطى، وكان، وظنّ.

المبحث الثّاني: مسألة خروج سوى عن الظّرفيّة.

المبحث الثّالث: مسألة توكيد النّكرة.

المبحث الرّابع: مسألة العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الجارّ.

المبحث الخامس: مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصليّ.

المبحث السّادس: مسألة النَّسَبِ إلى أخت وبنت في باب النّسب.

لِتفادي أيّ توسّع يَنُوءُ بمثل هذه الرّسالة، فإنّني سألقي الضّوء على نماذج من المسائل الخلافيّة في ألفيّة ابن مالك؛ تكون عيّنة تعكس المنهج العامّ الذي سار عليه ابن مالك في اختياراته.

المبحث الأوّل: مسألة اتّصال الضّمير وانفصاله في باب: أعطى، وكان، وظنّ.

قال ابن مالك في البَيْتَيْن 64 و65 من الألفيّة:

وَصِـلْ أَوِ افْصِـلْ هَـاءَ سَـلْنِيهِ وَمَـا أَشْـبَهَهُ فِـي كُنْتُـهُ الخُلْـفُ انْتَمَـى

كَـذَاكَ خِلْتَنِيـهِ وَاتِّصَـالا أَخْتَـارُ، غَيْـرِي اخْتَـارَ الإِنْفِصَـالا

بعدما ذكر النّاظم في البيت الثّالث والسّتين (63) –الذي يأتي قبل شاهد المسألة مباشرة– القاعدةَ العامّة لاتّصال الضّمير وانفصاله، أتى على ذكر الاستثناء في البيتين 64 و65 المذكورين آنفا. وقبل أن أورد شرح ذَيْنِ البيتين وأبيّن اختيار ابن مالك في المسألة، أرى من المناسب أن أذكر القاعدة العامّة ليتّضح الأمر بصورة جليّة.

قال ابن هشام: «القاعدة أنّه متى تأتّى اتّصال الضّمير لم يُعْدَل إلى انفصاله»[1]؛ فالعرب إنّما استعملت الضّمائر لقصد اختصار الأسماء، فتاء المتكلّم مثلا، و(أنا) مِن الضّمائر المنفصلة يُستعملان في موضع الاسم العَلَمِ الموضوع لِمَن

[1] أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ومعه كتاب: عُدَّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لِمحمّد مُحيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، د.ط، 2009م، 82/1.

يُدَلّ عليه بهذا الضّمير، أي: اسم المتكلّم نفسه، كطاهر، وعمر، ونحو ذلك. ولا شكّ في أنّ الضّمير المتّصل أشدّ اختصارا من الضّمير المنفصل، وذلك واضح جدّا.

ولمّا كانت العلّة في استعمال الضّمير بدل الاسم أو الأسماء الظّاهرة هي قصد الاختصار، وكان الضّمير المتّصل أشدّ اختصارا من المنفصل، كان استعمال الضّمير المتّصل أبلغ في بلوغ القصد الذي هو الاختصار، ولهذا لم يَعْدِلُوا عن استعمال المتّصل إلّا عند تعذّره[1]، وهذا هو الذي أشار إليه النّاظم في البيت الثّالث والسّتين من الألفيّة بقوله:

وَفِـــي اخْتِيَـــارٍ لَا يَجِـــيءُ الـــمُنْفَصِلْ إِذَا تَـــأَتَّى أَنْ يَجِـــيءَ الـــمُتَّصِلْ

ومعنى قوله (وفي اختيارٍ): في الكلام المنثور –كما أشار إلى ذلك فخر الدّين قباوة–[2]، أي: إذا كان المتكلّم في سعة من الكلام المنثور، غير مضطرّ، فإنّه يتعيّن عليه الوصل ويُمنع الفصل؛ وهذا هو الذي يُفهم من البيت، لا أن يُتوهَّم أنّ النّاظم أراد بعبارة (وفي اختيار): اختياره هو نفسه في مسألة مختلف فيها. ويَعضدُ هذا ما ذهب إليه أبو حيّان الذي فسّر البيت بأنّ ناظمه أراد أنّه إذا أمكن أن يكون الضّمير متّصلا لم يُؤتَ به منفصلا؛ هذا في اختيار الكلام وأمّا الضّرورة فقد تبيح ذلك[3].

---

[1] يُنظر: محمّد مُحيي الدّين عبد الحميد، عُدَّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك، 1/هامش ص82.

[2] يُنظر: المرادي، شرح الألفيّة لابن مالك، تحقيق: فخر الدّين قباوة، دار مكتبة المعارف للطّباعة والنّشر، بيروت، ط.1، 1428هـ/2007م، 104/1، الهامش 05.

[3] يُنظر: أبو حيان الأندلسيّ، منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: ياسين أبو=

ووافق ابن هشام أبا حيّان في استثناء الضّرورة من القاعدة، موردا لذلك شاهدَيْن من الشّعر[1]، هما:

1- قول زياد بن مُنقذ العَدَوِيّ (من البسيط):

وَمَـــا أُصَـــاحِبُ مِـــنْ قَـــوْمٍ فَـــأَذْكُرَهُمْ إِلَّا يَزِيـــــدُهُمْ حُبًّـــــا إِلَـــــيَّ هُـــــمُ

والشّاهد فيه قوله «إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا... هُمُ»، حيث فصل الضّمير المرفوع –وهو (هم) الذي في آخر البيت–، وكان قياس الكلام أن يجيء به ضميرا متّصلا بالعامل الذي هو (يزيدهم)، فيقول: «إِلَّا يَزِيدُونَهُمْ حُبًّا إِلَيَّ»[2].

2- قول الفرزدق في مِدحة مدح بها زياد بن عبد الملك بن مروان (من البسيط):

بِالبَاعِـــثِ الـــوَارِثِ الأَمْـــوَاتِ قَـــدْ ضَـــمِنَتْ إِيَّـــاهُمُ الأَرْضُ فِـــي دَهْـــرِ الـــدَّهَارِيرِ

والشّاهد فيه قوله «ضَمِنَتْ إِيَّاهُمُ»، حيث أتى بالضّمير منفصلا، حين اضطرّ إلى إقامة الوزن، ولم يأت به متّصلا على ما يقتضيه القياس، ولو أنّه أتى به متّصلا لقال: «قَدْ ضَمِنَتْهُمُ الأَرْضُ»، والإتيان بالضمير منفصلا مع إمكان الإتيان به متّصلا ممّا لا يسوغ ارتكابه في العربيّة إلّا لضرورة الشّعر[3].

=الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ط.1، 2015م، 92/1–93.

[1] أوضح المسالك، 83/1–82.

[2] يُنظر: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، عُدّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك، 84/1.

[3] المرجع نفسه، 84/1–85.

وقد حصر المراديّ المواضع التي تُوجِبُ فيها الضّرورة فَصْلَ الضّمير لعدم تأتّي الاتّصال في اثني عشر موضعا هي[1]:

1- أنْ يُحصر بـ "إلّا"، نحو: ما ثَبَتَ إلّا أنا[2].

2- أن يُحصر بـ "إنّما"، كقول الفرزدق:

أَنَــا الفَــارِسُ الحَــامِي الــذِّمَارَ وَإِنَّمَــا يُــدَافِعُ عَــنْ أَحْسَــابِهِمْ أَنَــا وَمِثْلِــي

3- أن يُرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، كما في قول الشّاعر:

بِنَصْــرِكُمْ نَحْــنُ كُنْــتُمْ ظَــافِرِينَ وَقَــدْ أَغْــرَى العِــدَا بِكُــمْ اسْــتِلَامُكُمْ، فَشَــلا

4- أن يُرفع بصفة جَرَتْ على غير صاحبها –نحو: زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ– مطلقا عند البصريّين، وبشرط خوف أمن اللّبس عند الكوفيّين.

5- أن يُحذف عامله، نحو قول لبيد بن ربيعة العامريّ:

فَــإِنْ أَنْــتَ لَــمْ يَنْفَعْــكَ عِلْمُــكَ فَانْتَسِــبْ لَعَلَّــكَ تَهْــدِيكَ القُــرُونُ الأَوَائِــلُ

6- أن يُؤخَّر عامله، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:05].

7- أن يكون العامل حرف نفي، نحو: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: بعض الآية 02].

---

[1] شرح الألفيّة لابن مالك، 104/1–105.

[2] وشذّ نحو «إلّاكِ» فلا يقاس عليه.

8- أن يُفصَل بمتبوع، نحو: ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ﴾ [الممتحنة: بعض الآية 01].

9- أن يَلِيَ واو المصاحبة (أي: واو المعيّة)، نحو قول أبي الأسود الهذليّ:

فَآلَيْتُ لَا أَنْفَكُّ أَحْذُوا قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

10- أن يَلِيَ "إمَّا"، نحو:

بِكَ أَوْ بِي اسْتَعَانَ، فَلْيَلِ إِمَّا أَنَا أَوْ أَنْتَ، مَا ابْتَغَى المُسْتَعِينُ

11- أن يَلِيَ "اللّام الفارقة"، نحو:

إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لَإِيَّا كَ، فَمُرْنِي، فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا

12- أن يَنْصِبَهُ عاملٌ في مُضْمَرٍ قَبْلِهِ غيرِ مرفوع، إن اتّحَدَا رتبة، نحو: (ظَنَنْتَنِي إِيَّايَ)، و(عَلِمْتُكَ إِيَّاكَ)، و(حَسِبْتُهُ إِيَّاهُ).

وبعد شرح القاعدة العامّة لاتّصال الضّمير وانفصاله التي تضمّنها البيت الثّالث والسّتون -سالف الذّكر-، يأتي الآن الكلام على الاستثناء الذي أورده النّاظم في البيتَيْن الرّابع والسّتين والخامس والسّتين، حيث ذكر المواضع التي يجوز فيها أن يؤتى بالضّمير منفصلا مع إمكان أن يُؤتى به متّصلا، وهي ثلاثة مواضع[1]:

1- أن يكون الضّمير مفعولا ثانيا لِـ(أَعْطَى) أو إحدى أخواتها كـ(سَأَلَ).

---

[1] يُنظر: محمّد بن صالح العثيمين، شرح الألفيّة لابن مالك، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط.1، 1434هـ، 1/231-232.

2- أن يكون الضّمير الثّاني خبرا لِـ(كَانَ) أو إحدى أخواتها.

3- أن يكون الضّمير مفعولا ثانيا لِـ(ظَنَّ) أو إحدى أخواتها كـ(خَالَ).

فأمّا الموضع الأوّل، فهو الذي أشار إليه بقوله: «وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ»، وأراد بذلك أنّك مخيّر بين الوصل والفصل عندما يتعلّق الأمر بالهاء التي تقع مفعولا ثانيا وليست خبرا في الأصل، كمِثل أن يعمل فيها الفعل (سَأَلَ) الذي هو من أخوات (أَعْطَى) المتعدّي إلى مفعوليّن؛ فتقول: الدّرهمُ سَلْنِيهِ، بِوَصْلِ الهاء، أو تقول: سَلْنِي إِيَّاهُ، بفصلها. ويشبه ذلك: أَعْطَيْتُكَهُ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ[1].

وتجدر الإشارة إلى ما نبّه عليه الشّاطبيّ مِن أنّ النّاظم لم يُرِدْ بقوله: «هاء سلنيه» خصوصَ الهاء، وإنّما أراد المفعول الثّاني في "سلنيه"، سواء كان هاء أو غيرها، ككاف الخطاب وهاء الغائبة، نحو قول رجل لغلام يَمْلِكُهُ مَعَ أَمَةٍ، وقد جاء من يشتريهما منه: «سَأَلَنِيكَ فُلَانٌ، وسَأَلَنِيهَا»[2].

ومِن الفوائد التي ذكرها ابن عثيمين عند شرحه لعبارة النّاظم: «وصل أو افصل»، أنّ (أو) ههنا للتّخيير بين الفصل والوصل، ولكنّ الوصل أفصح وأسدّ، وذلك لاعتبارين: أحدهما لفظيّ، والآخر معنويّ: فأمّا من جهة اللّفظ، فإنّ النّاظم قدّم في العبارة الوصل على الفصل، والتّقديم يُشْعِرُ بأولويّة الوصل.

---

[1] شرح ابن عقيل، 89/1.

[2] يُنظر: الشّاطبيّ، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ، جامعة أمّ القرى – مكّة، ط.1، 1428هـ/2007م، 301/1.

وأمّا من جهة المعنى، فلِكون الوصل هو الأصل كما ذكر النّاظم في البيت 63 الذي سبق شرحه، وأمّا الفصل فهو استثناء من القاعدة؛ ممّا يُرجّح الوصل في هذا الموضع[1].

وأمّا الموضع الثّاني، فهو باب (كَانَ) وأخواتها، الذي أشار إليه النّاظم بقوله: «فِي (كُنْتُهُ) الخُلْفُ انْتَمَى»، وأراد بذلك: وفي هاء كُنْتُه الخلاف منسوب إلى العرب[2]، أو إلى النّحويّين[3]؛ وقد حذف حرف العطف لضرورة النّظم، وذلك عنده كثير، ثمّ حذف المضاف وهو (الهاء) لضيق النّظم من جهة، ولأنّ الكلام إنّما وقع له في (الهاء) لا في نَفْسِ كنتُه، ولا في ضميريهما جميعا –كما نبّه على ذلك الشّاطبيّ–[4].

ويضيف الشّاطبيّ بأنّ إتيان النّاظم «بالمثال المعيَّن من غير أن يقول: وما كان نحوه، ولا ما أشبهه، لا يدلّ على أنّ الخلاف الذي ذُكِر مختصّ به، بل يريده وما كان من بابه، فكما جرى الخلاف في "كان"، كذلك جرى في أصبح، وأمسى، وظلّ، وصار، وسائر أفعال الباب»[5].

وقد أشار النّاظم بقوله: «فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى» إلى أنّه إذا كان خبر "كان" وأخواتها ضميرا، فإنّه يجوز اتّصاله وانفصاله، واُختُلف في المُختار منهما؛ فاختار

---

(1) المصدر السّابق، 229/1.

(2) أبو حيان الأندلسيّ، منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، 93/1.

(3) المقاصد الشّافية، 301/1.

(4) نفسه، 301/1.

(5) نفسه، 302/1.

النّاظم الاتّصال، واختار سيبويه الانفصال؛ فتقول: الصّديقُ كُنْتُهُ –على الاتّصال–، وتقول: كنت إيّاه –على الانفصال–.

ثمّ ذكر النّاظم الموضع الثّالث الذي يقع فيه الاستثناء من القاعدة، وهو باب (ظَنَّ) وأخواتها، فقال: «كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ»، مشيرا إلى أنّه مِثل (كُنْتُهُ) مِن حيث اختلاف النّحاة في اتّصال ضميره الثّاني –الذي هو ثاني مفعولين، وهو خبر في الأصل– أو انفصاله. والمختار عند النّاظم الاتّصال، وقد وافق في ذلك الرّمّانيّ وابن الطّراوة، خلافا لما ذهب إليه سيبويه والجمهور مِن أنّ الانفصال هو الصّواب في هذا الموضع[1]؛ وقد عزا كلَّ رأيٍ إلى أصحابه المراديُّ[2]، وابنُ هشام[3]. ونبّه فخر الدّين قباوة على أنّ قول النّاظم: «واتّصالا أختار، غيري اختار» قد تُوهِمُ فيه عبارة «غيري» بالإطلاق وأنّ النّاظم انفرد باختيار الاتّصال، وهذا خلاف الواقع؛ إذ أكثر النّحاة على الانفصال، مع وجود قلّة سبقت ابن مالك إلى الاتّصال كما هو مبيّن آنفا[4].

ويرى أبو حيّان في باب (سَلْنِيهِ) أنّ الأحسن في هذا النّوع الاتّصال، فـ(أَعْطَيْتُكَهُ) أحسن من (أعطيتك إيّاه). وأمّا في بابي (كنته) و(خلتنيه)، فإنّه يرى أنّ ما ذهب إليه النّاظم –من اختيار الاتّصال متابعا الرّمّانيّ وابن الطّراوة– هو اختيار مرجوح؛ وحجّته في ذلك ما نقله سيبويه عن العرب أنّ الانفصال هو الأفصح؛ حيث

---

[1] يُنظر: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مِنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 91/1.

[2] شرح الألفيّة لابن مالك، 107/1.

[3] أوضح المسالك، 88/1، وما بعدها.

[4] المرادي، شرح الألفيّة لابن مالك، 107/1.

تقول العرب: (عَجِبْتُ من ضربي إيّاك)، وقد تتكلّم به متّصلا، و(كان إيّاه) مِثْلُهُ؛ لأنّ (كانه) قليلة، ولا تقول (كانني)، ولا (ليسني)، ولا (كانك). ومثلُ (حَسِبْتَنِيهِ) و(حَسِبْتُكَهُ) قليل في كلام العرب[1].

ويَهْمِزُ أبو حيّان –في شرحه لهذه المسألة– النّاظمَ بعبارات توحي بشيء من الانتقاص منه –عليهما رحمة الله–، إذ يقول: «فانظر إلى هذه النّصوص التي ذهبت على هذا النّاظم، وما [أَخاله][2] وقف على كلام سيبويه في هذا المكان، وقد استدلّ هو في غير هذه الأرجوزة لاختياره بأشياء ضعيفة جدّا»[3].

ورأي الجمهور في باب (خِلْتَنِيهِ) مِن اختيارهم الانفصال، هو ما يُرجّحه كذلك ابن عقيل استنادا إلى رأي سيبويه إمام النّحاة؛ لأنّه هو الذي شافه العرب وحكى عنهم[4].

وأمّا المراديّ والشّاطبيّ والأشمونيّ فقد نصّوا على اضطراب رأي النّاظم في باب (خلتنيه)؛ إذ يذهب في الألفيّة إلى اختيار الاتّصال، ويختار في التّسهيل الانفصال موافقا رأي سيبويه، ومعلّلا ذلك بأنّ الهاء في (خلتنيه) خبرُ مبتدإٍ في الأصل، وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلاف هاء (كنته) فإنّه خبر مبتدإ في الأصل، ولكنّه شبيه بهاء (ضَرَبْتُهُ) في أنّه لم يحجزه إلّا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء

---

[1] أبو حيان الأندلسيّ، منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، 93/1–94.

[2] كذا وردت: بفتح همزة إخاله.

[3] أبو حيّان، المصدر السّابق، 94/1.

[4] شرح ابن عقيل، 90/1.

من الفعل، فكأنّ الفعل مباشِر له[1].

ووافق الشّارحُ ابن جابر الهوّاريّ النّاظمَ في خبر النّاسخ، أنّ الصحيح اختيار الاتّصال؛ لكثرته في النّظم والنّثر الفصيح، كقوله -ﷺ- لعمر بن الخطّاب في شأن ابن صيّاد: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»[2]. كما أنّ سيبويه نفسَه حكى عمّن يوثق به: (عليه رجلا لَيْسَنِي)، (كذاك خلتنيه...)، فعُلِم أنّه يجوز في الهاء منه الاتّصال والانفصال. ثمّ ذكر أنّه يختار الاتّصال، وأنّ منهم من يختار الانفصال نظرا إلى أنّه خبر في الأصل، وليس بِمَرْضِيّ، لأنّ الاتّصال قد جاء في الكتاب العزيز في غيرما آية، وأمّا الانفصال فلا يكاد يُعثر عليه إلّا في الشّعر[3].

واختصر ابن هشام المسألة فقال: «إن كان العامل فعلا غير ناسخ فالوصل أرجح كالهاء من (سلنيه)، قال تعالى: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [البقرة: بعض الآية 137]، ﴿أَنُلۡزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: بعض الآية 28]، ﴿إِن يَسۡـَٔلۡكُمُوهَا﴾ [محمّد: بعض الآية 37]. ومن الفصل: "إِنَّ اللهَ مَلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ"[4]. وإن كان اسما فالفصل أرجح... وإن كان فعلا

---

[1] يُنظر: شرح الألفيّة لابن مالك، 107/1. المقاصد الشّافية، 302/1. شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك (منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط.1، 1375هـ-1955م، 53/1.

[2] أخرجه البخاريّ، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصّبيّ فمات. وأخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط السّاعة، باب ذكر ابن صيّاد.

[3] يُنظر: شرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السّيّد محمّد عبد الحميد، المكتبة الأزهريّة للتّراث، القاهرة، د.ط، 1420هـ-2000م، 172/1.

[4] لم أقف على تخريجه.

ناسخا نحو: (خِلْتَنِيهِ) فالأرجح عند الجمهور الفصل، كقوله: "أخي حسبتك إيّاه..."، وعند النّاظم والرّمانيّ وابن الطّراوة الوصل، كقوله: "بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالُهُ..."»[1].

ويعقّب محمّد محيي الدّين عبد الحميد على ابن عقيل الذي احتجّ برأي سيبويه في المسألة، بأنّ الحقّ لا يُعرف بالرّجال وإنّما تُعرَف الرّجالُ بالحقّ؛ فرأي سيبويه ليس حجّة في المسألة، وكلّ يصيب ويُخطئ، ويُؤخذ من كلامه ويردّ إلّا المعصوم؛ داعيا مِن ثَمّ العلماء إلى نبذ التّعصّب للرّجال[2].

ويؤكّد محمّد محيي الدّين بأنّ الأرجح في هذه المسألة هو ما ذهب إليه بن مالك، والرّمّانيّ، وابن الطّراوة، مِن أنّ الاتّصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثّاني من مفعولي ظنّ وأخواتها؛ وحجّته في ذلك أنّ الاتّصال في البابين أكثر ورودا في الكلام العربيّ الفصيح الذي يُحتجّ به[3]، ومِن ذلك:

1- قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاًۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [الأنفال: بعض الآية 43].

2- قول رسول الله -ﷺ- لعمر بن الخطّاب في شأن ابن صيّاد: «إِنْ يَكُنْهُ

---

[1] أوضح المسالك، 1/88-96.

[2] يُنظر: مِنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، 1/90-91.

[3] نفسه، 1/91.

فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»[1].

3- عدم ورود الانفصال في أحد البابين في القرآن الكريم أصلا.

4- الاتّصال هو الطّريق الذي استعمله القرآن الكريم باطّراد.

وأجدُني أميل في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه محمّد محيي الدّين عبد الحميد غير متعصّب له، بل مقتنعا بما قدّمه من حجج.

[1] سبق تخريجه.

المبحث الثّاني: مسألة خروج سوى عن الظّرفيّة.

قال ابن مالك في البيت 327 من الألفيّة:

وَلِـــ (سِـــوًى، سُـــوًى، سَـــوَاءٍ) اجْعَـــلَا عَلَـــى الأَصَـــحِّ مَـــا لِـــ (غَيْـــرٍ) جُعِـــلَا

أراد النّاظم بهذا البيت: وَلِـ "سِوًى"، و"سُوًى"، و"سَوَاءٍ" اجْعَلَا، فحذف حرف العطف على عادته في نظمه[1]، لأنّ النّظم يضيق بصاحبه -كما هو معلوم-، ولو أنّه أضاف العاطف هنا لاختلّ وزن البيت. ومُراد ابن مالك بذلك أنّ في (سِوى) لغتين أخريين هما (سُوى) و(سَواء).

وقد ذكر ابن عقيل أنّ في (سِوى) لُغاتٍ أربعًا؛ فالمشهور فيها كسر السّين والقصر (سِوى)، ومِن العرب من يضمّ سينها ويقصر (سُوى)، ومنهم من يفتح السّين ويمدّ (سَواء)، وهذه اللّغات الثّلاث هي التي أشار إليها النّاظم، وأغفل اللّغة الرّابعة التي قلّ ذاكروها، وهي كسر السّين مع المدّ (سِواء)، وممّن ذكرها الفاسيّ في شرحه للشّاطبيّة[2].

وأمّا قوله: «اجْعَلَا» بالألف، فليست الألف ضمير المثنّى كما قد يُتَوَهَّمُ، بل هي منقلبة عن نون التّوكيد الخفيفة، لأنّ نون التّوكيد الخفيفة يجوز قلبها ألفا، وفي ذلك يقول النّاظم: «كما تقول في (قِفَنْ): (قِفَا)»[3].

---

[1] المقاصد الشّافية، 395/3.

[2] شرح ابن عقيل، 177/2.

[3] يُنظر: ابن عثيمين، شرح ألفيّة ابن مالك، 472/2.

ومعنى البيت السّابق على وجه الإجمال أنّ "سِوى" –على اختلاف لغاتها– تأخذ حكم كلمة (غير) على القول الأصحّ. ويُفهَم من قول النّاظم: «على الأصحّ» أنّ في المسألة خلافا.

اختلف النّحاة في سوى وأخواتها، فذهب سيبويه ومن تبعه من البصريّين وكذا الفرّاء إلى أنّها تلازم الظّرفيّة، ولا تخرج عنها إلّا للضّرورة[1].

فإذا قلنا مثلا: «قام النّاس سوى خالد»، فإنّ (سوى) تكون عندهم منصوبة على الظّرفيّة، وهي مشعرة بالاستثناء[2].

وأمّا جمهور الكوفيّين ومن نحا نحوهم، فذهبوا إلى أنّ سوى وأخواتها تكون اسما وتكون ظرفا، فتجري عليها علامات الإعراب من رفع ونصب وجرّ[3].

وذهب نحاة آخرون كالرّمّانيّ، وأبي البقاء العكبريّ إلى أنّها ظرف متمكّن؛ أي: تستعمل ظرفا كثيرا، وغير ظرف قليلا، وهذا ما عليه ابن هشام[4].

ويرى ابن عصفور أنّ "سوى" بلغاتها جميعا منتصبة على الظّرف، ولم يشرب منها معنى الاستثناء إلّا سوى المكسورة السّين، فإن استُثنيَ بما عداها فبالقياس

---

[1] يُنظر: شرح أبي حيّان على الألفيّة، ص.172.

[2] شرح ابن عقيل، 226/2.

[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح. محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، د.ط، د.ت، 294/1، وشرح ابن عقيل، 226/2.

[4] أوضح المسالك، 282/2، وهمع الهوامع، 160/3.

عليها[1].

وقد اختار ابن مالك في المسألة رأي الكوفيّين القائلين بأنّ (سوى) مثل (غير) تماما، حيث تكون ظرفا وتكون اسما.

[1] شرح أبي حيّان، ص.173.

المبحث الثّالث: مسألة توكيد النّكرة.

قال ابن مالك في البيت 526 من الألفيّة:

وَإِنْ يُفِـــدْ تَوْكِيـــدُ مَنْكُـــورٍ قُبِـــلْ وَعَــنْ نُحَــاةِ البَصْــرَةِ المَنْــعُ شَــمِلْ

لا يكاد النّحاة يختلفون في توكيد النّكرة بالتّوكيد اللّفظيّ[1]، وإنّما وقع الخلاف بينهم في توكيد النّكرة بالتّوكيد المعنويّ.

فمذهب البصريّين أنّه لا يجوز توكيد النّكرة، سواء أكانت محدودة؛ كيوم، وليلة، وشهر، وحول، أو غير محدوودة؛ كوقت، وزمن، وحين.

وأمّا الكوفيّون، فإنّهم جوّزوا توكيد النّكرة المحدودة، لحصول الفائدة بذلك، مثل قولنا: صمت شهرا كلّه[2].

ومن الكوفيّين من يذهب إلى القول بجواز توكيد النّكرة مطلقا[3].

وأمّا ابن مالك الأندلسيّ، فقد اختار رأي الكوفيّين، قائلا بجواز توكيد النّكرة إن أفاد ذلك فائدة. ونصّ على هذا الرّأي صراحة في شرح الكافية الشّافية، قائلا:

«وأمّا النّكرة المحدودة، فاختُلف في توكيدها، فمنعه البصريّون، وأجازه الكوفيّون، وإجازته أولى بالصّواب، لصحّة السّماع بذلك، ولأنّ في ذلك فائدة، فإنّ من قال:

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت، 44/3.

[2] شرح ابن عقيل، 211/3.

[3] شرح المكوديّ، ص.139.

صمت شهرا، قد يريد جميع الشّهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال. فإذا قال: صمت شهرا كلّه، ارتفع الاحتمال، وصار قوله نصّا على مقصوده.

فلو لم يُنقَل استعمالُه عن العرب لكان جديرا بأن يُستعمل قياسا، فكيف به واستعماله ثابت»[1].

وقال ابن مالك في التّسهيل: «وإن أفاد توكيد النّكرة جاز، وِفاقا للأخفش والكوفيّين»[2].

ويعترض الشّاطبيّ على ابن مالك، فيما ذهب إليه قائلا: «وما ذهب إليه النّاظم حسن إن ساعد قياسَه سماعٌ يعتدّ به في القياس، ويخرج بكثرته عن الشّذوذ وتكلّف التّأويل»[3].

ثمّ يقول: «وأمّا السّماع فلم يأت منه ما يشفي غُلَّةً. ولهذا كلّه يشمل المنع ما أفاد وما لم يفد عند نحاه البصرة؛ فإنّ الفائدة عندهم ليست هي المانعة فقط، بل ثمّ عندهم أمر آخر زائد عليه، وهو الوضع العربيّ؛ فإذا كان الوضع لم يُتبيّن استمراره لم يصحّ أن يعتمد على مجرد الفائدة فيه، كما لم يعتمدوا عليها في نعت النكرة بالمعرفة،

---

[1] شرح الكافية الشّافية، تحقيق: عبد المؤمن أحمد هريدي، دار المأمون للتّراث، ط.1، 1402هـ-1982م، 1177/3.

[2] التّسهيل، ص.165.

[3] شرح الشّاطبي، 135/3.

وبالعكس، فليعلم الناظر أن قول إمام الصنعة: "قف حيث وقفوا ثم فَسِّرْ" أصل عظيم، لا يفهمه حق الفهم إلا من قتل كلام العرب علما، وأحاط بمقاصده.

وكثيراً ما تجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لابسوا العرب، وعرفوا مقاصدهم، اتكالا على قياس مجرد، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك.

والصّواب الاستناد إلى السّماع، ثم النّظر في قياسه إن كان، لا العكس»[1].

ويرجّح عبد الله الهنادوة ما ذهب إليه ابن مالك في موافقته للكوفيّين الذين يجوّزون توكيد النّكرة المحدودة، وذلك لورود السّماع من جهة، ولكون هذه المسألة لا تؤدّي إلى خرق قاعدة نحويّة من جهة أخرى. ويعقّب الهنادوة على البصريّين قائلا: «فماذا على البصريّين لو أنّهم أجازوها؟ وبخاصّة إذا كان المسموع كافيا في القياس عليه»[2].

---

[1] شرح الشّاطبي، 135/3.

[2] ألفيّة ابن مالك: نقد وتحليل، ص.274.

المبحث الرّابع: مسألة العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الجارّ.

قال ابن مالك في البيتين 559 و560 من الألفيّة:

وَعَـوْدُ خَـافِضٍ لَـدَى عَطْـفٍ عَلَـى ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لَازِمًـا قَـدْ جُعِـلَا

وَلَـيْسَ عِنْـدِي لَازِمًـا إِذْ قَـدْ أَتَـى فِـي النَّثْـرِ وَالـنَّظْمِ الصَّـحِيحِ مُثْبَتـا

ذهب جمهور البصريّين إلى أنّه في حالة العطف على الضّمير المجرور يلزم إعادة الجارّ، نحو: سلّمت عليك وعلى زيدٍ، ولا يجوز سلّمت عليك وزيدٍ[1].

وكذلك إذا كان الخافض اسما، نحو: جلست عندكَ وعند خالدٍ، وأعجبني خروجك وخروج بكرٍ[2].

وأمّا الكوفيّون فقد أجازوا العطف بدون إعادة الجارّ، فتقول: مررت بكَ وخالد[3].

ووافق الكوفيّين في هذا يونسُ والأخفش من البصريّين، ونُقِلَ عن الشّلوبين في بعض المواضع اختيار هذا الرّأي[4].

وأمّا الجرميّ فيرى أنّه يجب عود الجارّ إن لم يُؤكّد، مثل: مَرَرْتُ بِكَ وَبِخَالِدٍ. وأمّا إذا أُكّد فلا يجب إعادة الجارّ، نحو: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَخَالِدٍ، ومَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ

---

[1] شرح ابن عقيل، 239/3.

[2] شرح الشّاطبي، 190/3.

[3] شرح ابن عقيل، 239/3.

[4] شرح الشّاطبيّ، 190/3.

وَبَكْرٍ، ومَرَرْتُ بِهِمْ كُلِّهِمْ وَخَالِدٍ[1].

وجوّز الشّاطبيّ العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الجارّ –بعد أن ذكر عددا من الشّواهد التي تثبت ذلك من كلام العرب–، قائلا: «فهذه جملة أيضا من النّظم المنقول عن الثّقات ثابتا غير نادر، فلا بدّ من القول بجوازه، وإن كان الأولى إعادة الخافض، فالسّماع هو المتّبع»[2].

وأمّا أبو حيّان، فإنّه يرى جواز ذلك في الكلام مطلقا؛ لأنّ السّماع يعضده، والقيّاس يقوّيه[3]. وقال بأنّ ما ذهب إليه أهل البصرة، وتبعهم فيه الزّمخشريّ وابن عطيّة، من امتناع العطف على الضّمير المجرور إلّا بإعادة الجارّ، ومن اعتلالهم لذلك، غير صحيح، بل الصّحيح مذهب الكوفيّين في ذلك، وأنّه يجوز[4].

وبعد أن أورد طائفة من الشواهد على الجواز، قال: «فأنت ترى هذا السّماع وكثرته، وتصرّف العرب في حرف العطف، فتارة عَطَفَتْ بالواو، وتارة بأو، وتارة ببل، وتارة بأَم، وتارة بِلا، وكلّ هذا التّصرّف يدلّ على الجواز، وإن كان الأكثر أن يُعاد الجارّ»[5].

وأمّا ابن مالك فإنّه قد صرّح في البيت 560 سالف الذّكر أنّه لا يلزم عنده

---

[1] همع الهوامع، 269/5.

[2] شرح الشّاطبيّ، 191/3.

[3] البحر المحيط، درا الفكر، ط.2، 1403هـ–1983م، 147/2.

[4] نفسه، 158/3، 159.

[5] نفسه، 148/2.

إعادة الخافض، لوروده كذلك عن العرب في كلامها المنثور كما المنظوم صحيحا مثبتا.

وقال في التّسهيل: «وإن عُطِفَ على ضمير جرّ، اختير إعادة الجارّ، ولم تلزم، وفاقا ليونس، والأخفش، والكوفيّين»[1].

وقال في شرح الكافية الشّافية إنّه لأجل قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾[2] بجرّ الأرحام، فضلا عن الشّواهد الكثيرة من كلام العرب، لم يمنع العطف على الضمير المجرور، وإنّما نبّه على أنّ عود حرف الجرّ مع المعطوف أولى وأفضل[3].

والذي يبدو لي أنّ حجة ابن مالك قويّة، واختياره في المسألة، الذي وافق فيه الكوفيّين، أولى وأرجح من قول البصريّين، ولاسيّما وقراءة حمزة تؤيّده، وهي من القراءات السّبع المتواترة؛ وهذا –في نظري– دليل كاف على رجحان اختيار ابن مالك، إذ لسنا متعبّدين باتّباع نحاة البصرة ولا الكوفة، بل العبرة بمن وافق الحقّ وكان الدّليل معه.

---

[1] التّسهيل، ص.177.

[2] النّساء: بعض الآية 01.

[3] شرح الكافية الشّافية، 1254/3.

المبحث الخامس: مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصليّ.

قال ابن مالك في البيت 340 من الألفيّة:

وَسَـبْقَ حَـالِ مَـا بِحَـرْفٍ جُـرَّ قَـدْ أَبَـــوْا، وَلَا أَمْنَعُـــهُ فَقَـــدْ وَرَدْ

أجاز النّحاة تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب، نحو: جاء ضاحكا زيدٌ، وضربت مستهزئةً هندًا.

وإنّما وقع الخلاف بينهم في تقديم الحال على صاحبها المجرور بحر جرّ أصليّ، فكانوا بإزاء ذلك طوائف ثلاثا:

فأمّا الطّائفة الأولى فرأت المنع مطلقا، سواء أكان صاحب الحال ظاهرا أم كان ضميرا، نحو: مررت ضاحكا بخالد، ومررت ضاحكا بك. وهذا مذهب جمهور البصريّين[1].

وأمّا الطّائفة الثّانية، فلم تُجِزْ تقديم الحال على صاحبها المجرور بحر جرّ أصليّ إلّا في حالتين: أولاهما أن يكون صاحب الحال ضميرا، نحو: مررت قاعدا به. وأخراهما أن يكون صاحب الحال اسما ظاهرا، والحال جملة فعليّة، نحو: مررت تستهزئ بهند. وهذا الرّأي هو ما عليه جمهور الكوفيّين[2].

وأمّا الطّائفة الثّالثة فأجازت ذلك مطلقا. ومن أشهر القائلين بهذا الرأي: أبوعليّ

---

[1] همع الهوامع، 26/4.

[2] نفسه، 26/4.

الفارسيّ، وابن كيسان[1]، وابن برهان، وبعض الكوفيّين، وهذا الذي اختاره ابن مالك[2].

وقد ذكر ابن مالك في البيت السّابق رأي المانعين، ثمّ عقّب عليه بقوله: «ولا أمنعه»، ليُعلم بذلك أنّه قد اختار الجواز، معلّلا ذلك بورود السّماع فيه بقوله: «فقد ورد».

وممّا يحسن التنبيه عليه أنّ ابن مالك قد ذهب في غير الألفيّة إلى أنّ تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرفٍ ضعيفٌ لا ممتنع[3].

هذا وقد اعترضَ على النّاظم غير واحد من شرّاح ألفيّته، ومنهم ابنه؛ الذي وإن لم يصرّح بالاعتراض، فإنّ تقديمه رأي الأكثريّة يوحي بمخالفته رأي أبيه، حيث يقول: «الأصل تأخير الحال عن صاحبها، ويجوز تقديمها عليه، نحو: جاء مسرعا زيدٌ، كما يجوز تقديم الخبر على المبتدإ. وقد يعرض ما يوجب هذا التّقديم، أو يمنع منه. فيوجب تقديم الحال على صاحبها أسباب... منها: أن يكون صاحب الحال مجرورا بحرف جرّ، نحو: "مررت بهند جالسةً". قال أكثر النّحويّين: لا يجوز "مررت جالسة بهند".

وعلّلوا منع ذلك بأنّ تعلّق العامل بالحال ثان لتعلّقه بصاحبه، فحقّه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى إليه بتلك الواسطة، لكنْ مَنَعَ ذلك أنَّ الفعل لا يتعدّى

---

[1] محمّد ابراهيم البنّا، ابن كيسان النّحويّ: حياته، آثاره، وآراؤه، دار الاعتصام، ط.1، 1395هـ-1975م، ص.158.

[2] خالد بن عبد الله الأزهريّ، شرح التّصريح على التوضيح، دار الفكر، د.ط، د.ت، 379/1.

[3] التّسهيل، ص.110.

بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التّأخير.

ومنهم من علّله بالحمل على حال المجرور بالإضافة.

ومنهم من علّله بالحمل على حال عمل فيه حرف الجرّ، متضمّن استقرارا، نحو: "زيد في الدّار متّكئا"».

المبحث السّادس: مسألة النَّسَب إلى أخت وبنت في باب النّسب.

قال ابن مالك في البيت 875 من الألفيّة:

وَبِـــأَخٍ أُخْتًـــا، وَبِـــابْنٍ بِنْتًـــا أَلْحِــقْ، وَيُــونُسُ أَبَــا حَــذْفَ التَّــا

مذهب الخليل وسيبويه إلحاق أخت وبنت في النّسب بأخ وابن؛ فتحذف منهما تاء التّأنيث، ويُردّ إليهما المحذوف؛ فيقال: "أَخَوِيٌّ، وبَنَوِيٌّ" كما يُفعَل بأخ وابن[1].

يقول سيبويه: «وإذا أضفتَ[2] إلى أخت قلت: أخويّ؛ هكذا ينبغي له أن يكون على القياس، وذا القياس قول الخليل، من قِبَل أنّك لمّا جمعت بالتّاء، حذفت تاء التّأنيث كما تُحذَفُ الهاء، ورددت إلى الأصل، فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء، وهذا أردّ له إلى الأصل...

وأمّا يونس، فيقول: أُخْتِيٌّ، وليس بقياس... وأمّا بنت فإنّك تقول: بَنَوِيٌّ، مِن قبل أنّ هذه التّاء التي هي للتّأنيث لا تثبت في الإضافة، كما لا تثبت في الجمع بالتّاء»[3].

فمذهب يونس أنّه ينسب إليهما على لفظهما؛ فتقول: "أُخْتِيٌّ، وبِنْتِيٌّ"، وحجّته -كما قال الشّاطبيّ- أنّ هذه التّاء ليست للتّأنيث، بدليل سكون ما قبلها، وتاء التّأنيث

---

[1] شرح ابن عقيل، 131/4.

[2] أَضَفْتَ: هي هنا بمعنى نَسَبْتَ، لأنّ سيبويه يسميّ النَّسَبَ: الإضافة والنِّسبة.

[3] الكتاب، 360/3-362.

لا يسكن ما قبلها، كما أنّ سيبويه جعلها كتاء "سَنْبَتَه"[1]، وتاء "عفريت"، وذلك يدلّ على بناء الكلمة عليها، وتاء التّأنيث لا تبنى عليها الكلمة، وأيضا قد اتّفقوا على صرف "أخت وبنت" إذا سمّوا بها رجلا، ولو كانت للتّأنيث لم تصرف»[2].

ويذهب ابن الحاجب إلى أنّ مذهب سيبويه أقيس، لأنّه لو جاز أن يقال: أُخْتِيٌّ لجاز أن يُقال في التّصغير: أُخَيْتٌ، ولمّا لم يجز في التّصغير لم يجز في النّسب[3].

وأمّا ابن مالك فإنّه قد اختار في المسألة رأي الخليل وسيبويه، وذلك يُفهم من قوله: "ألحق"، وهذا إقرار منه لما هما عليه. وقد صرّح برأيه هذا في كتابه التّسهيل، حيث قال: «والنّسب إلى أخت ونظائرها كالنسب إلى مُذكّراتها، خلافا ليونس»[4].

---

[1] السَّنْبَتَه: البرهة (يُنظر: لسان العرب، مادّة "س ب ت").

[2] شرح الشّاطبيّ، 483/4.

[3] الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: موسى بنّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، د.ت، 601/1.

[4] التّسهيل، ص.264.

الخـاتمة

لقد ذاع صيت ابن مالك العلميّ في الأمصار والأصقاع، ولهجت الألسن بالثّناء عليه في شتّى البقاع، ولعلّ ألفيّته في علم النّحو هي أبرز ما اشتهر به حتّى غدت علما عليه، وبات أشهر من نار على علم إذا ذُكِرَ النّحو؛ فما من محبّ لهذا الفنّ إلّا ويحفظ شيئا من الألفيّة، يتغنّى به ويستشهد به في مسألة نحويّة ما.

وإذا كانت منظومته هذا العالم الهمام قد اشتملت على خلاصة قواعد النّحو العربيّ، فما من شكّ في أن ابن مالك –وهو عالم متأخر نسبيّا عن عصر التّقعيد النّحويّ– قد عمد في نظم هذه الأرجوزة إلى الاختيار من آراء النّحاة السّابقين له، ولا يمنع ذلك من تفرّده بآراء جديدة نابعة عن اجتهاد عميق ورسوخ علميّ في هذا الفنّ.

وفيما يلي أُورِد أهمّ النّتائج التي توصّلت إليها موجزة:

1) لم أقف –في حدود ما اطّلعت عليه من دراسات سابقة– على من أرسى تعريفا دقيقا جامعا مانعا للاختيار النّحويّ، والذي استقرّ عندي أنّه: ترجيح رأيٍ في مسألة نحويّة خلافيّة بناء على قوّة الدّليل.

2) لا يمكن الحديث عن اختيارٍ نحويٍّ –عند نحويّ ما– ما لم يختلف النّحاة قبله في المسألة موضوع الاختيار.

3) بوصف ألفيّة ابن مالك خلاصة النّحو العربيّ، عدد أبياتها يربو على ألف بيت، فإنّها قد حفلت بمئات المسائل الخلافيّة المعروفة في كتب الخلاف النّحويّ، إذ قلّ أن نجد مسألة نحويّة ما لم يشذّ فيها ولو عالم واحد متفرّدا فيها برأي.

4) بتحليل نماذج من اختيارات ابن مالك النّحويّة، والتي تمثّل عيّنة من المسائل الخلافيّة الإجماليّة في الألفيّة، يمكن القول إنّ ابن مالك لم يكن متعصّبا لمذهب نحويّ دون آخر؛ فهو يوافق رأي البصريّين تارة، ويوافق رأي الكوفيّين تارة، ويميل إلى آراء آحاد النّحاة تارة أخرى.

5) إنّ مخالفة ابن مالك ما عليه الجمهور أحيانا، كما في مسألة اتّصال الضّمير وانفصاله في باب أعطى وكان وظنّ، يدلّنا على أنّ ابن مالك قد بلغ مرتبة الاجتهاد النّحويّ، وأنّه يحتكم إلى قوّة الدّليل وإن قال به أفراد من النّحاة فقط، لا إلى رأي الأغلبيّة الذي يستند أحيانا إلى حجج ضعيفة.

وصلّى الله على نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه، وسلّم تسليما كثيرا.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم (برواية حفص عن عاصم).**

(أ)

1- الأتابكي (يوسف بن تغري)، النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار النّشر، وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، بنغازي، د.ت.

2- الأشموني (عليّ بن محمّد)، منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط.1، 1375هـ-1955م.

3- الأزهريّ (خالد بن عبد الله)، شرح التّصريح على التوضيح، دار الفكر، د.ط، د.ت.

4- الأصفهاني (الرّاغب)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الدّاودي، دار القلم، دمشق، ط.1، 1412هـ.

5- الأنباريّ (أبو البركات):

- الإنصاف في مسائل الخلاف، تح. محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، د.ط، د.ت.
- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تح. إبراهيم السّامرّائيّ، مكتبة المنار، الأردن، ط.3، 1985م.

6- إيميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللّغة العربيّة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 2006م.

(ب)

7- البخاريّ، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله -ﷺ- وسننه وأيامه (صحيح البخاريّ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط.5، 1414هـ-1993م.

8- برهان الدّين بن القيّم، إرشاد السّالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد السّهليّ، أضواء السّلف، الرّياض، ط.1، 1422هـ.

9- البغداديّ (عبد القادر)، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط.4، 1997م.

10- البلكيمي (سليمان إبراهيم)، "ألفيّة ابن معط"، درا الفضيلة، القاهرة، د.ت.

11- البنّا (محمّد إبراهيم)، ابن كيسان النّحويّ: حياته، آثاره، وآراؤه، دار الاعتصام، ط.1، 1395هـ-1975م.

(ت)

12- تشيش (عمر)، تيسير النّحو عند ابن مضاء القرطبيّ في كتابه "الرّدّ على النّحاة"، رسالة ماجستير، جامعة سيدي بلعبّاس، الجزائر، 2012م.

(ج)

13- ابن الجزريّ (أبو الخير)، غاية النّهاية في طبقات القرّاء، ج. برجستراسر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.3، 1402هـ-1982م.

14- ابن جنّيّ، الخصائص، تح. محمّد علي النّجّار، عالم الكتب، بيروت، ط.2، 2010م.

15- الجواري (عبد السّتّار)، نحو التّيسير، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، العراق، د.ط، 1984م.

(ح)

16- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: موسى بنّاي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، د.ت.

17- حسن خميس الملخ، نظريّة التّعليل في النّحو العربيّ بين القدماء والمحدثين، دار الشّروق، د.ب، د.ط، 2000م.

18- الحنبليّ (عبد الحي بن أحمد بن محمّد العكريّ)، شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط ومحمّد الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط.1، 1406هـ.

19- أبو حيان الأندلسيّ:

- البحر المحيط، درا الفكر، ط.2، 1403هـ-1983م.

- منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد - الأردن، ط.1، 2015م.

(خ)

20- ابن خلدون، المقدّمة، مؤسّسة الرّسالة ناشرون، دمشق، ط.1، 2010م.

21- ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق. إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، ط.1، 1970م.

(ذ)

22- الذّهبيّ:

- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر تدمريّ، دار الكتب العربيّ، بيروت، ط.1، 1421هـ.

- سِيَرُ أعلام النّبلاء، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط.1، 1985م.

(ر)

23- الرّاغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الدّاودي، دار القلم، دمشق، ط.1، 1412هـ.

24- ابن أبي الرّبيع، البسيط في شرح الجمل، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، د.ط، 1986م.

25- ابن عبد ربّه الأندلسيّ، العقد الفريد، تح. مفيد محمّد قميحة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 1983م.

(س)

26- السّبكيّ (تاج الدّين)، طبقات الشّافعيّة الكبرى، تحقيق: محمود محمّد الطَّنَاحِي وعبدالفتّاح محمّد الحلو، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ط.2، 1413هـ.

27- السّيوطيّ:

- الأشباه والنّظائر، حيدر أباد، د.ط، 1361هـ.

- الاقتراح في علم أصول النّحو، تح. صلاح الدّين الهوّاري، المكتبة

العصريّة، بيروت، ط.1، 2011م.

– بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، ط.1، 2006.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحيد هنداوي، المكتبة التوقيفيّة، مصر، د.ط، د.ت.

28– سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.4، 1425هـ–2004م.

29– السّيّد رزق الطّويل، الخلاف بين النّحويّين: دراسة وتحليل وتقويم، المكتبة الفيصليّة، مكّة، ط.1، 1405هـ–1984م

(ش)

30– الشّاطبيّ، المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلميّة وإحياء التّراث الإسلاميّ، جامعة أمّ القرى – مكّة، ط.1، 1428هـ/2007م.

31– الشّوموليّ (علي موسى)، شرح ألفيّة ابن معطي، مكتبة الخريجيّ، الرّياض، ط.1، 1985م.

(ص)

32– الصّفديّ، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التّراث، بيروت، 1420هـ.

(ط)

33- الطّنطاويّ (محمّد)، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، مراجعة: سعيد محمّد اللّحّام، عالم الكتب، بيروت، د.ط، 2005م.

34- ابن طولون، القلائد الجوهريّة في تاريخ الصّالحيّة، تحقيق: محمّد أحمد دهمان، دمشق، 1949هـ.

35- أبو الطّيّب اللّغويّ، مراتب النّحويّين، تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، د.ط، 2009م، ص.19.

(ع)

36- عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر، مؤسّسة نويهض الثّقافيّة، بيروت، ط.2، 1980م.

37- عبادة (محمّد إبراهيم)، النّحو العربيّ: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، مكتبة الآداب، القاهرة، ط.1، 2009م.

38- عبد الرّحمن عبّان، الشّعر التّعليميّ في الأدب الجزائريّ القديم على عهد الموحّدين، مذكّرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر، 2008/2007م.

39- العثيمين (محمّد بن صالح)، شرح الألفيّة لابن مالك، مكتبة الرّشد، الرّياض، ط.1، 1434هـ.

40- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ومعه كتاب: مِنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لِمحمّد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة دار التّراث، القاهرة،

د.ط، 2005م.

41- عون (حسن)، تطوّر الدّرس النّحويّ، معهد البحوث والدّراسات العربيّة، د.د، د.ط، د.ت.

42- عيساني (عبد المجيد)، النّحو العربيّ بين الأصالة والتّجديد، دار ابن حزم، بيروت، ط.1، 2008م.

43- سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيونيّ، تحقيقات في ترجمة ابن مالك النّحويّ، مجلّة الجمعيّة العلميّة السّعوديّة للّغة العربيّة، العدد الثّاني، ذو الحجّة، 1429هـ، ص.191.

(ف)

44- ابن فارس (أحمد)، مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، القاهرة، د.ط، 1399هـ-1979م.

45- فرّوخ (عمر)، تاريخ الأدب العربيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط.6، 2006م.

46- فلّاته (أمين بن إدريس)، الاختيار عند القرّاء، كرسيّ القرآن الكريم وعلومه، جامعة الملك سعود، الرّياض، ط.1، 1436هـ.

47- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ضبط: يوسف الشّيخ محمّد البقاعيّ، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1995م.

(ق)

48- ابن قاضي شهبة:

- طبقات الشّافعيّة، اعتنى به: الحافظ عبد العليم خان، دار النّدوة الجديدة، بيروت، 1407هـ.

- طبقات النّحاة واللّغويّين، تحقيق: محسن عياض، مطبعة النّعمان، النّجف، 1974هـ.

49- القفطيّ، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحقيق. محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، بيروت، د.ط، 2009م.

(ك)

50- الكتبيّ (محمّد بن شاكر بن أحمد)، فوات الوفيات، تحقيق: عليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 2000م.

51- ابن كثير، البداية والنّهاية، تحقيق: عبدالله بن عبد المحسن التّركيّ، هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، الجيزة، مصر، ط.1، 1419هـ/1998م.

52- الكفويّ، الكليّات، تحقيق: عدنان درويش ومحمّد المصريّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت-لبنان، ط.2، 1419هـ/1998م.

(م)

53- ابن مالك الأندلسيّ:

- ألفيّة ابن مالك في النّحو والتّصريف، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج، الرّياض، د.ط، 1428هـ.

- شرح الكافية الشّافية، تحقيق: عبد المؤمن أحمد هريدي، دار المأمون للتّراث، ط.1، 1402هـ-1982م.

54- المبرّد (أبو العبّاس)، المقتضب، تح. محمّد عبد الخالق عضيمة، د.د، القاهرة، 1994م.

55- مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، القاهرة، 1953م، ج.7.

56- محمّد المختار ولد ابّاه، تاريخ النّحو العربيّ في المشرق والمغرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.2، 2008م.

57- المرادي، شرح الألفيّة لابن مالك، تحقيق فخر الدّين قباوة، دار مكتبة المعارف للطّباعة والنّشر، بيروت، ط.1، 1428هـ/2007م.

58- مسلم، المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -ﷺ- (صحيح مسلم)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 1412هـ-1991م.

59- مصطفى بن حمزة: نظريّة العامل في النّحو العربيّ، مطبعة النّجاح الجديدة، الدّار البيضاء، ط.1، 2004.

60- ابن معط الزّواويّ، الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمّد الطّنّاحيّ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، ط.1، 1977م.

61- المقّريّ، نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، د.ط، 1388هـ.

62- ابن مكتوم، ذيل معرفة القرّاء الكبار، تحقيق: محمّد السّيّد جاد الحقّ، دار مصر للتّأليف، 1969هـ.

63- ابن منظور، لسان العرب، تح. عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.2، 2009م.

(ن)

64- ابن النّديم، الفهرست، تحقيق: رضا-تجدّد، طهران، د.ط، 1979م.

65- النّويريّ (شهاب الدّين أحمد عبدالوهّاب)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: نجيب فوار وحكمت فوّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط.1، 1424هـ-2004م.

66- النّيليّ، الصّفوة الصّفيّة في شرح الدّرّة الألفيّة، تح. محسن بن سالم العميريّ، جامعة أمّ القرى، مكّة، د.ط، 1415هـ.

(هـ)

67- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ومعه كتاب: عُدَّة السّالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لِمحمّد مُحيي الدّين عبد الحميد، دار الطّلائع، القاهرة، د.ط، 2009م.

68- الهنادوة (عبد الله علي محمّد)، ألفيّة ابن مالك : تحليل ونقد، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، المملكة العربيّة السّعوديّة، 1409هـ-1989م.

69- الهوّاري، ابن جابر (الشّارح الأندلسيّ)، شرح ألفيّة ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السّيّد محمّد عبد الحميد، المكتبة الأزهريّة للتّراث، القاهرة، د.ط، 1420هـ-

2000م.

(و)

70- عبد الوارث سعيد مبروك، في إصلاح النّحو العربيّ، دار القلم، الكويت، ط.1، 1985م.

71- ابن الورديّ، تاريخ ابن الورديّ (تتمّة المختصر في أخبار البشر)، تح. أحمد رفعت البدراويّ، دار الباز، مكّة، ط.1، 1970م.

(ي)

72- ياقوت الحمويّ، معجم الأدباء، تحقيق. إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط.1، 1993م.

73- يحيى بوعزيز، أَعلام الفكر والثّقافة في الجزائر المحرووسة، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط.1، 1995م.

74- ابن يعيش، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت.

75- اليماني (عبد الباقي بن عبد المجيد)، إشارة التّعيين في أخبار النّحاة واللّغويّين، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، الرّياض، ط.1، 1406هـ-1986م.

الفهارس

– فهـرس الآيات القرآنيّة –

النّصّ القرآنيّ	السّورة	رقم الآية	الصّفحة
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	الفاتحة	05	59
﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾	المجادلة	02	59
﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾	الممتحنة	01	60
﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾	البقرة	137	65
﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾	هود	28	65
﴿إِن يَسْأَلْكُمُوهَا﴾	محمد	37	65
﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرا لَّفَشِلْتُمْ﴾	الأنفال	43	66
﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾	النّساء	01	76

– فهـرس الشّواهد الشّعريّة –

الشّاهد	الصّفحة
أَبْيَاتُهُ أَلْفَانِ مَعْ سَبْعِ مِئَهْ = وَزِيدَ خَمْسُونَ وَنَيِّفٌ أَكْمَلَهْ.	40
تَحْوِيهِ أَشْعَارُهُمُ المَرْوِيَّة = هَذَا تَمَامُ الدُّرَّةِ الأَلْفِيَّة.	47
القَوْلُ فِي تَوَابِعِ الكَلِمِ الأُوَل = نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَل.	50
وَالحَالُ مَا نُكِّرَ قَبْلَهُ يُحَلّ = كَقَوْلِهِ: لِمَيَّ مُوحِشًا طَلَل.	51
فَالِاسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسَمّى = فِي الشَّخْصِ وَالمَعْنَى المُسَمَّى عَمّا.	52
فَالِاسْمُ عَرِّفْهُ وَأَخْبِرْ عَنْهُ = وَثَنِّهِ وَاجْمَعْهُ أَوْ نَوِّنْهُ.	52
بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ = إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ	58
أَنَا الفَارِسُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا = يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا وَمِثْلِي.	59
بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وَقَدْ = أَغْرَى العِدَا بِكُمْ اسْتِلَامُكُمْ، فَشَلا.	59
فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ = لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ القُرُونُ الأَوَائِلُ.	59
فَآلَيْتُ لَا أَنْفَكُّ أَحْذُوا قَصِيدَةً = تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي.	60
بَكَ أَوْ بِي اسْتَعَانَ، فَلْيَلِ إِمَّا = أَنَا أَوْ أَنْتَ، مَا ابْتَغَى المُسْتَعِينُ.	60
إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لَإِيَّا = كَ، فَمُزْنِي، فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا	60

– فهـرس أبيات الألفيّة –

البيت	الصّفحة
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ = فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ.	أ، 47.
وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ = نَظْمًا عَلَى جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ.	39
وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ = مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ.	39
يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَل = نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَل.	50
بِالجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَل = وَمُسْنَدٍ لِلاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ.	52
وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا = أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى.	56
وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ المُنْفَصِلْ = إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ المُتَّصِلْ.	57
وَلِـ (سِوًى، سُوًى، سَوَاءٍ) اجْعَلَا = عَلَى الأَصَحِّ مَا لِـ (غَيْرٍ) جُعِلَا.	68
وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ = وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ	71
وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى = ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا.	74
وَسَبْقَ حَالِ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ = أَبَوْا، وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ.	77
وَبِأَخٍ أُخْتًا، وَبِابْنٍ بِنْتًا = أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبَا حَذْفَ التَّا.	80

- فهـرس الموضوعات –

المقدّمة .....أ

الفصل الأوّل: اختلاف النّحاة وعلاقته بالاختيار النّحويّ 05

المبحث الأوّل: النّحو العربيّ حتّى عصر ابن مالك الأندلسيّ 06

المبحث الثّاني: تعريف الاختيار النّحويّ 28

الفصل الثاني: ابن مالك الأندلسيّ وألفيّته 32

المبحث الأوّل: ترجمة ابن مالك 33

المبحث الثّاني: تأثّر ابن مالك الأندلسيّ بابن معط الزّواويّ في نظم الألفيّة 39

الفصل الثّالث: اختيارات ابن مالك النّحويّة في ألفيّته: نماذج تطبيقيّة 55

المبحث الأوّل: مسألة اتّصال الضّمير وانفصاله في باب: أعطى، وكان، وظنّ 56

المبحث الثّاني: مسألة خروج سوى عن الظّرفيّة 68

المبحث الثّالث: مسألة توكيد النّكرة 71

المبحث الرّابع: مسألة العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الجارّ 74

المبحث الخامس: مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصليّ 77

المبحث السّادس: مسألة النّسب إلى أخت وبنت في باب النّسب 80

الخاتمة 82

المصادر والمراجع 84

الفهارس 96

ملخّص:

يتناول هذا البحث الاختيارات النّحويّة عند ابن مالك الأندلسيّ في منظومته الألفية، والتي تشتمل على خلاصة قواعد النّحو العربيّ.

وما من شكّ في أن ابن مالك –وهو نحويّ متأخر نسبيّا عن عصر التّقعيد النّحويّ– قد عمد في نظم هذه الأرجوزة إلى الاختيار من آراء النّحاة السّابقين له، ولا يمنع ذلك من تفرّده بآراء جديدة نابعة عن اجتهاد عميق ورسوخ علميّ في هذا الفنّ.

– الكلمات المفتاحية: ابن مالك ؛ ألفيّة ؛ نحو ؛ اختيار ؛ خلاف.

Abstract:

The purpose of this research is to discuss the grammatical choices of *IBN MALIK* in his *ALFIYA* which includes a summary of Arabic grammar.

There is no doubt that *IBN Malik*, who is relatively late in the era of setting grammatical rules, has chosen from the views of the precedents grammarians when he wrote his *ALFIYA*.

- Keywords: *IBN MALIK* ; *ALFIYA* ; Grammar ; Choice ; Difference.

Résumé:

Le but de cette recherche est de discuter les choix grammaticaux d'IBN MALIK dans son ALFIYA, qui comprend un résumé de la grammaire arabe.

Il ne fait aucun doute qu'IBN Malik, qui est apparu bien après l'ère où ses prédécesseurs ont posé les règles grammaticales, a choisi parmi les points de vue des précédents grammairiens lorsqu'il a écrit son ALFIYA. Toutefois, cela ne remet guère en cause le fait qu'il a adopté de nouvelles positions issues de son savoir et de son travail ardant.

- Mots-clés: IBN MALIK; ALFIYA; Grammaire; Choix; Différence.